المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/01/2016

التقــادم يسقط تنفيذ الإعدام...

النقيب عبد الرحيم الجامعي منسق شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام

سَقط التنفيذ عن المحكومين بالإعدام بعد 15 سنة...
هل هم اليوم في الإعتقال التحكمي، أم رهائن ؟
ما العمل مع الفصل 23 من الدستور وقاعده الآمرة ؟
ما العمل مع الفصول الآمرة: 648، 649، من ق م ج ؟

أدعوكم أن تحركوا من أجلهم كلكم، أيها الحقوقيون والمحامون والقضاة...
أنتم حماة المشروعية ودولة القانون...

امام الراي العام الحقوقي والقانوني المغربي والدولي، وأمام قضاة النيابة العامة بالمغرب، وأمام المسؤولين عن قطاع السجون ، **وأمام المجلس الوطني لحقوق الانسان** وأمام المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان ، تُمارس أخطر عملية تمرد ضد المشروعية وضد سيادة القانون، وأفضح فضيحة على يدي من ولاهم القانون التطبيق العادل والسليم للقانون وهم قضاة النيابة العامة من وكلاء عامين ووكلاء للملك وقضاة تنفيذ العقوبة.

ان الفضيحة بلغت حد ممارسة احتجاز محكومين بالإعدام سقط حق تنفيذ العقوبة في حقهم بالتقادم اي بمرور الفترة الزمنية التي حددها القانون للدولة لتنفيذ أحكامها الجنائية بحبس وسجن محكومين أو اعدام لمحكومين أخرين.

هناك قواعد من النظام العام لا يمكن عدم الامتثال إليها في مجال تنفيذ الاحكام في المجال الجنائي.

لقد حدد القانون حق الدولة تنفيذ الاحكام الجنائية بما فيها احكام الاعدام داخل أجل خمسة عشر سنة بعد ان يصبح الحكم قطعيا ومبرما – المادة 649-- م.ج.- ، لكن اليوم يوجد ضمن المحكومين بالاعدام الموجودين بعدد من السجون من فات الأجل القانوني على تنفيذ الحكم في حقهم وأصبح من المستحيل تنفيذ الحكم ضدهم وأصبحوا اليوم وهم معتقلون في وضعية اعتقال تحكمي واعتقال غير مشروع بعد ما انقضى على اعتقالهم اكثر من 15 سنة.

اليوم المسؤولون القضائيون على تنفيذ العقوبات الجنائية – قضاة النيابة العامة وقضاة التنفيذ – لا يحركون ساكنا ومن هنا فهم يسكتون على اعتقال تحكمي بسبب عدم رفع الإعتقال عنهم بالرغم من سقوط حق الدولة في تنفيذ الاعدام بالتقادم في حقهم.

اليوم لابد ان تتوقف هذه المذبحة المسطرية التي يتفرج عليها الجميع.

واليوم لابد ان يتحرك كل من يعنيه التطبيق السليم للقانون وتنفيذ السياسة الجنائية وتنفيذ الاحكام.

لابد لوزير العدل، هو قبل كل شيئ يعرف المسطرة حق المعرفة لأنه محام قبل أن يكون وزيرا أن يتحمل مسؤوليته السياسية والقانونية.

ولابد ان تتحرك الحركة الحقوقية دفاعا عن المشروعية والحق في الحرية والحق في احترام الدستور الذي يحرم الاحتجاز والذي يؤكد انه لا يمكن اعتقال اي مواطن إلا طبقا المسطرة المحددة في لقانون.

لابد أن يتحرك المحامون، هم وهيئاتهم ، وهم مشاركون اساسيون في بناء قيم العدالة واحترام المشروعية وأن يرفعوا عنهم الصمت والسكينة والسباة أمام هذه الجريمة المستمرة التي ترتكب ضد من تقادمت عقوباتهم من المحكومين بالاعدام

.فهل نحن في دولة القانون أم في مغرب الفوضى والتسيب على القانون ؟

هل يسمح مسؤول قضائي مهما كانت مرتبته لنفسه خرق قواعد قانونية ذات الصلة بقواعد النظام العام ؟

هل يمكن لمسؤول قضائي أن يقبل التحكم يقبل تنفيذ العقاب حسب تقديره الشخصي أم انه مقيد بالتنفيذ حسب القانون وحسب ضوابطه الآمرة ؟

وهل يُسمح لمسؤول بمؤسسة سجينة ما بالمغرب أن يستمر في حبس سجين محكوم بالإعدام وهو يعلم ان تنفيذ العقوبة نفسها لم يعد ممكنا وسقط بالتقادم ؟ أوَ لَيس من واجبه اخبار رؤسائه وإخبار النيابة العامة حتى لا يرتكب بدوره او يشارك في عملية الاعتقال التحكمي؟

التقادم يفرض على كل من يعنيه التنفيذ أن ترفع حالة الإعتقال عن المحكومين بالاعدام ممن تقادمت العقوبة في حقه لأن التقادم المسقط من النظام العام.

فهل تحتاجون لمن يُذكركم، ؟

المحكومون بالإعدام ليسوا رهائن بيد صناع السياسة الجنائية

فلاحق لكم ايها المسؤولون الفضائيون ان تتصرفوا في المحكومين بالاعدام وكأنهم دميات.

لاحق لأي مسؤول عن تنفيذ العقوبات الجنائية ان يغسل خطاه وإغفاله وإهماله بخطا اكبر وهو ممارسة الاعتقال التحكمي بعد انقضاء فترة الإعتقال القانوني وسقوط التنفيذ بالتقادم.

وليس لأحد من المسؤولين القانونيين المكلفين بتنفيذ الاحكام الجنائية أن يُحول من تلقاء نفسه الاعدام إلى سجن غير محدد المدة أو محدد المدة، وهو يعلم ان الاعدام مر على تنفيذه أمد التقادم وان الاعدام لم يحول لاية عقوبة أخرى محددة قبل سقوط التنفيذ بالتقادم أي داخل الأجل القانوني.

حل قبل بضعة شهور اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام وهو العاشر من شهر أكتوبر والسجون بالمغرب لا زالت تعرف عشرات من للمحكومين بالإعدام ومنهم لعشرات ممن سقطت العقوبة في حقهم ولا زالوا معتقلين تعسفيا والمحاكم وغرفها الجنائية لا زالت تصدر قرارات بالإعدام والحكومة لا زالت متشبعة بالإعدام ومصرة على ان يبقى المغرب من دول القتل تحت ستار القضاء القانون متخلفا في القرن الواحد والعشرين تحت ظل عقوبة الاعدام وتتخيل ان الاعدام رادعا

سيحل اليوم العاشر من أكتوبر المقبل وسيطالب المناهضون كعادتهم بإلغاء عقوبة الاعادام لكن حكومة المغرب لن تجيبهم الا جوابا تقليديا وهو نشبتها بعقوبة الاعدام ودفاعها عنها وسيضاف لهذا الموقف غير المشرف سياسيا وتشريعيا ودستوريا، موقف اخطر وهو استمرارها في اعتقال حتى من لم يعد لها حق قتله واستمرار اعتقاله بشكل مشروعا اي حتى من سقط تنفيذ العقوبة في حقه بسبب التقادم النصوص عليه في القانون والدستور.

النقيب عبد الرحيم الجامعي

الرباط: 11 يناير 2016

http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D9%8A%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85_a6936.html

من أجل إنصاف رجال حرب الريف..
ضحايا ظهير 1926

8/2878

نود في هذا التقرير تسليط الأضواء على إحدى القضايا الهامة جدا، والتي لا تزال تشكل وصمة عار على جبين هذا الوطن. ونود من خلاله أيضا إثارة انتباه واهتمام جميع الحقوقيين والسياسيين ورجال القانون والقضاء، والمدافعين على حفظ الذاكرة، ومندوبية جيش التحرير والمقاومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعيات الحقوقية، وهيئة المحامين بالمغرب والمهتمين وكل الضمائر الحية في الداخل والخارج، لهذه القضية التي تعني مجموعة من رجالات المقاومة بالريف أثناء حرب التحرير الذين سنذكر أسماءهم لاحقا بالتفصيل، والذين تحملوا مسؤوليات مدنية أو عسكرية في ثورة وحكومة محمد بن عبد الكريم الخطابي.

هؤلاء الرجال ضحوا بالغالي والنفيس من أجل هذا الوطن ورغم ذلك لم ينصفوا أحياء أو أمواتا من ظلم الظهير المشؤوم الذي صدر في حقهم سنة 1926، والقاضي بتنفيذ من الريف إلى المنطقة الفرنسية، مع تجريدهم من كل أملاكهم المنقولة وغير المنقولة وجميع حقوقهم المدنية. إن هذا القرار المشؤوم مازال ساري المفعول إلى حدود يومنا هذا رغم مرور تسعة عقود على إصداره، وستة عقود على استقلال المغرب.

المجموعة التي شملها هذا القرار، رُحّل أفرادها كلهم إلى المنفى سنة 1926، ولم يسمح لأهلهم لاحقا حتى بدفنهم في مسقط رأسهم بالريف، فدفنوا في منافيهم.

بعض عائلات هذه المجموعة حاولت مراسلة المسؤولين في الدولة قصد رفع الحيف عنهم مطالبين بإنصافهم واسترجاع الأملاك التي صودرت من آبائهم بعد نفيهم إلى مدن كالصويرة وأسفي والجديدة وفاس ومليلية...

كان رد حكومة اليوسفي على هذه المطالب بالرفض المطلق. وقد علمت الحكومة رفضها هذا بأن المعنيين أو أفراد المجموعة، لم يشملهم العفو بعد.

وعلى ضوء هذا الجواب الذي نراه خطيرا ومجحفا، قررنا أن نذهب إلى أبعد حد في الدفاع عن هذا الملف.

اجرينا في هذا الصدد تحقيقا، واشتغلنا عليه منذ غشت 2014 مع عائلة حدو لكحل، لكن قبل استعراض تفاصيل هذا التحقيق، نود في البداية التأكيد على أننا لا ندعي التوفر على جميع المعطيات، أو أننا نعرف كل الحيثيات التي ترتبط بهذا الملف، لكننا جمعنا ما يكفي من المعطيات التي تؤكد عزم الحكم المغربي على إطالة محنة عائلات هؤلاء المقاتلين والمناضلين.

في سياق هذا التحقيق، زرنا في غشت 2014، احد هؤلاء الضحايا وهو السيد علي الخطابي، ابن حدو لكحل البقيوي، حدو لكحل هذا، عمل طيارا حربيا في حرب التحرير التي قادها عبد الكريم. وزرناه للمرة الثانية يوم 26 غشت 2015، في بيته الذي يوجد في مدينة الحسيمة لستكمل التحقيق الذي بدأناه قبل سنة، وقبل أن نبدأ في الحديث حول موضوع الزيارة، سألته إن كان عازما أن يصوت في الانتخابات أم لا؟ فأجاب: "أنا لست مواطنا بعد!".

بعد أسر عبد الكريم الخطابي وعائلته في يونيو 1926، تم اعتقال السيد حدو لكحل ونفيه مباشرة هو ومجموعة من المسؤولين في حكومة عبد الكريم إلى الصويرة، وهناك توفي سنة 1952 دون أن يعود إلى الريف حيا أو ميتا. حدو لكحل ورفاقه الآخرون (أكثر من 16 فردا) ومن بينهم وزير الخارجية أزرقان، ووزير العدل الفقيه بوخلية، والرئيس عبد الكريم، فاعادا هذا الأخير الذي نفي خارج الوطن، تم نفي الباقي إلى مدن الصويرة، أسفي، الجديدة، فاس ومليلية... مع تجريدهم من كل الحقوق والأملاك الخاصة، وذلك بمقتضى الظهيرين الصادر أولهما في 19 محرم 1345 الموافق لفاتح غشت 1926، وثانيهما في فاتح ربيع الأول 1345 الموافق 9 أكتوبر 1926، حيث امر بموجبهما الخليفة مولاي الحسن بن المهدي بن إسماعيل عوض ما كان يتقاضاه من راتب شهري.

-1 السيد محمد بن الحاج السلمي ازرقان من مواليد 1894 بمدينة أزرو، كان يشغل منصب وزير خارجية حكومة عبد الكريم الخطابي، وهو من أبرز الشخصيات التي نفيت إلى الصويرة، توفي في مدينة أسفي سنة 1952.

-2 السيد محمد حدو بن السي زيان (أمغار) من أجدير، تقلد مناصب (منبة عليا من بينها الأمن الرئاسي ونفي مع الأمير إلى جزيرة لاريونيون، عاش مع الأمير في مصر ، توفي في سنة 1964 ودفن هناك في مقبرة العباسية.

-3 السي محمد حدو بن السي زيان (أمغار) من أجدير، تقلد مناصب (منبة عليا من بينها الأمن الرئاسي ونفي مع الأمير إلى جزيرة لاريونيون، عاش مع الأمير في مصر ، توفي في سنة 1964 ودفن هناك في مقبرة العباسية.

-4 عبد الكريم بن حدو سي زيان من أجدير، قائد المشور، نفي إلى مدينة فاس.

-5 احمد بن حدو سي زيان، كلف بالأمن الرئاسي، نفي إلى فاس (شقيق عبد الكريم ومحمد).

-6 السيد حدو بن حمو المعروف بحدو لكحل من قبيلة بقيوة (إزمورن)، كان طيارا حربيا وسفيرا لحكومة الريف في فرنسا، نفي إلى مدينة الصويرة حيث توفي ودفن سنة 1952.

-7 محمد بن علي لوكيلي بولحية، كان قاضيا ووزيرا للعدل في حكومة عبد الكريم، نفي إلى مدينة أسفي حيث مات ودفن سنة 1941.

-8 مصطفى بن السي بودرة الأجديري (تم نفيه إلى مليلية)

-9 محمد بن السي بودرة الأجديري (شقيقه).

-10 السي بنحدو من ايت كمون الحسن من ترجيست

-11 السي محمد بن الحاج بن الحسن من ترجيست

-12 السي محمد بن المقدم من تركوت

-13 السيد عبد السلام بن المقدم من تركوت (شقيقه).

-14 أولاد السي محمد الوحو من ترجيست

-15 أولاد السي محمد بن حدوش من ايت توزين

-16 علوش بن حدوا الدمار من بقيوة

-17 السيد محمد ادحماني الحاتمي، المستشار السياسي، وكاتب عام للحكومة، نفي إلى مدينة أسفي وفي بداية السبعينيات انتقل إلى سلا التي توفي ودفن فيها في 14 يوليوز 1975.

-18 عبد السلام البوعياشي الذي عمل وزيرا للدفاع والذي نفي إلى مليلية ومكث في سجن القلعة هناك اربع سنوات ثم اعيد إلى الريف تحت الإقامة الإجبارية.

-19 محمد بوجبار، المستشار السياسي لعبد الكريم والذي تم نفيه إلى مدينة الجديدة وانتقل بعد ذلك إلى الدار البيضاء حيث توفي ودفن.

كان ظهير 1926 المشؤوم، يتضمن أسماء 16 مسؤولا، غير انه كانت هناك أسماء شخصيات أخرى تم نفيها ولم يتضمنها الظهير. كما انه لابد من الإشارة كذلك إلى أن بعض هؤلاء تم نفيهم واعتقالهم في سجن القلعة بمليلية، ويتعلق الأمر بأكثر من 50 مقاتلا كانوا معتقلين هناك، وآخرون لا نعرف مكان نفيهم.

وكانت التهم الموجهة لهؤلاء المسؤولين، والتي على اساسها تقرر نفيهم بموجب ظهير 1926 الصادر عن الخليفة مولاي الحسن ابن المهدي بن إسماعيل، ووقعه المندوب السامي الجنرال خوس سان خورخو، هي:

الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه يعلم من هذا الكتاب الشريف والأمر الأسمى المنيف أنه حبا في التمتي على موجب العدل والإنصاف وعقابا على المسلك الشنيع الذي سلكه ضد السلطة الحقيقية الذين شاركوا في الثورة التي تزاسها مجان ولد عبد الكريم الخطابي وامتازوا بمعا كستهم للخزن الشريف وللدولة (الأسماء نشرت اعلاه) . ملتمسنا السيد علي الخطابي إلى حكومة اليوسفي.

السيد علي الخطابي نجل السعيد حدو لكحل البقيوي رئيس الحكومة المغربية المغربية سنة 1999 مطالبا إياها بإرجاع املاك والده التي تم مصادرتها منه بظهير 9 اكتوبر 1926.

الحكومة المغربية التي كان يترأسها اليوسفي، في شخص وزارة المالية والاقتصاد، تشبثت بهذا الظهير، ورفضت نسوية وضعيته (إرجاع املاكه إلى ورثته) وذلك في الرسالة المؤرخة في 28 فبراير 2000 الموقعة من طرف السيد احمد لمريني الوهابي كرئيس قسم إدارة الأملاك.

نص رسالة وزارة الاقتصاد والمالية:

" (...) وبعد، تبعا لرسالتي المشار اليها في المرجع بشرفني أن أخبركم أنه تبين من خلال دراسة ملتمسكم المتعلق بإرجاع املاك والدكم السيد حدو لكحل البقيوي الكائنة باقليم الحسيمة انه تمت بواسطة الظهير المؤرخ في 9 اكتوبر 1926 مصادرة املاك مجموعة من الاشخاص ومن ضمنهم مورثكم المذكور. غير ان مورثكم لم يصدر بشانه اي قرار يأذن بإرجاع الاملاك المصادرة منه، وبالتالي يعتذر على الاستجابة للتمسكم وتفضلوا بقبول فائق التحيات، والسلام./- عن وزير الاقتصاد والمالية (انظر الرسالة ضمن الصور).

السيد علي الخطابي فقد الأمل تقريبا رغم الاتصالات والرسائل التي ارسلها إلى المسؤولين في الرباط. جردونا من كل شيء، الأراضي، الماشية، المنازل...ليس لدينا ولو شبر واحد من الأرض لزرع حبة قمح... يقول السيد علي.

ابنة السيد علي الخطابي السيدة خديجة الخطابي تساءلت بكثير من الحسرة "هل هذا ما يستحقه جدي وباقي المقاتلين، جدي حدو لكحل الذي كان مقاتلا وطيارا حربيا قاتل إسبانيا لمدة ست سنوات وعلى كل الجبهات". خديجة تسائل الحكومات المغربية لماذا تم استثناء جدها وباقي المعنيين من الظهير الشريف الذي اصدره السيد احمد بلفرج سنة 9 اكتوبر 1958 والقاضي بإرجاع او تعويض الأملاك المصادرة عن عائلة عبد الكريم الخطابي سنة 1926.

نص الظهير الشريف الذي بموجبه تم إرجاع املاك عبد الكريم الخطابي.

ظهير شريف رقم 1.58.099 – الإذن بإرجاع أملاك مصادرة- علم عن ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الفصل الأول

ترد ضمن الشرّوط المحددة في الفصول الموالية من ظهيرنا الشريف هذا إلى السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي وأفراد عائلته أملاكهم المصادرة بمقتضى الظهيرين الصادر أولهما في 19 محرم 1345 الموافق لفاتح غشت 1926 وثانيهما في فاتح ربيع الأول 1345 الموافق ل 9 أكتوبر 1926.

الفصل الثاني

إن الأملاك التي تستعملها المصالح العمومية أو المؤسسات العمومية أو الجماعات العمومية والتي لا يتأتى تحويلها عما خصصت إليه بتقاضى السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي وأفراد عائلته قيمتها نقدا.

الفصل الثالث

إن الأملاك التي فوتتها الدولة ترجع إن اقتضاء الحال بعد استشارة وزير الداخلية ومصلحة الأملاك المخزنية إلى السيد محمد بن عبد الكريم الخطابي وأفراد عائلته. غير أن المعني بالأمر يتقاضى قيمة الأملاك المذكورة نقدا إذا كان تفويتها من طرف الدولة قد أنجز ضمن الشروط العادية.

الفصل الرابع

يسند تنفيذ ظهيرنا الشريف هذا إلى وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في المالية والسلام. وحرر بالرباط في 25 ربيع الأول عام 1378 موافق 9 أكتوبر 1958 وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه. الإمضاء: احمد بلفرج.

هذا الظهير لم يطبق منذ إعلانه وذلك نظرا لموقف عبد الكريم من الدستور 1962 الذي طالب آنذاك المغاربة بمقاطعته. على ضوء هذا الموقف تم تجميد كل الخطوات في هذا الاتجاه. بدأت عملية إرجاع الأملاك إلى ورثة عبد الكريم منذ سنة1981 بعد نقاش أجراه الحسن الثاني مع نجل عبد الكريم السيد سعيد الخطابي والمنصوري بنعلي وهذا ما أكدته لنا عائشة الخطابي في لقائنا بها الصيف الماضي.

على ضوء هذا التحقيق، نجد أن الأسئلة التالية تطرح نفسها بقوة:

-1 لماذا لم تسو وضعية هؤلاء الأبطال إلى حد الآن عبر سحب الظهيرين المشؤومين أو عبر إصدار عفو عام؟

-2 من يجب أن يصدر هذا العفو؟ المغرب؟ إسبانيا؟ فرنسا؟

-3 لماذا استثنى هذا الملف من الإنصاف والمصالحة؟

-4 لماذا لم يهتم الوزير الأول اليوسفي بهذا الملف عندما توصل لرسالة السيد علي الخطابي سنة 1999 طالبا منه رفع الظلم عن هذا الملف؟

-5 اين هي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من هذا الملف؟

هذا الملف يعتبر من اخطر الملفات (ما بعد ملف الغازات السامة) الذي لم يلق طريقه إلى الحل رغم 60 سنة من الاستقلال و90 سنة عن صدور الظهير.

الخطوات العملية لإنجاز ميثاق هذا التحقيق:

-1 التنسيق والتواصل والتشاور مع باقي عائلات المعنيين بالأمر.

-2 التواصل والتنسيق مع الراغبين من جمعيات وإطارات مدنية وسياسية في تحمل المسؤولية للدفاع عن هذا الملف.

-3 مراسلة الديوان ورئيس الحكومة والغرفتين ورؤساء الأحزاب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

-4 الهدف هو: إنصاف هذه العائلات معنويا وماديا مع رد الاعتبار إليها من خلال سحب الظهيرين المشؤومين اللذين أصدرتهما سلطات الاحتلال الإسباني في حق هؤلاء سنة 1926.

في الأخير تعازينا ومواساتنا الحارة لعائلة وأبناء الراحل علي الخطابي الذي رحل عنا قبل أيام. رحل ولم يحقق حلمه يا للأسف في استرجاع أملاك ورفع الظلم عن تاريخ والده. أحيي عاليا ابنته السيدة خديجة التي اشتغلنا معا حول هذا الملف ولمدة سنة ونصف كاملة وكما أحيي كل من ساهم في إنجاز هذا التقرير..

ملاحظة لا بد منها:

يقال إن من بين وصايا الجنرال البيرتو كاستورو خورنا قبل وفاته سنة 1969 هي ضرورة إلغاء ظهير 1926 وإرجاع الحق لأهله. للإشارة فإن الجنرال كان آخر من تفاوض شخصيا مع اعضاء قيادة الثورة (حدو لكحل، بوجبار، الحاتمي وازرقان) لتسليم عبد الكريم وانفسهم.

*مهتم وباحث في قضايا الريف وحقوق الإنسان وعضو مؤسسة عبد الكريم الخطابي بهولندا

محمد بن علي لوكيلي بولحية، كان قاضيا ووزيرا للعدل في حكومة عبد الكريم، نفي إلى مدينة أسفي حيث مات ودفن سنة 1941

السيد حدو بن حمو المعروف بحدو لكحل من قبيلة بقيوة (إزمورن)، كان طيارا حربيا وسفيرا لحكومة الريف في فرنسا، نفي إلى مدينة الصويرة حيث توفي ودفن سنة 1952.

هذا الظهير لم يطبق منذ إعلانه وذلك نظرا لموقف عبد الكريم من دستور 1962 الذي طالب آنذاك المغاربة بمقاطعته

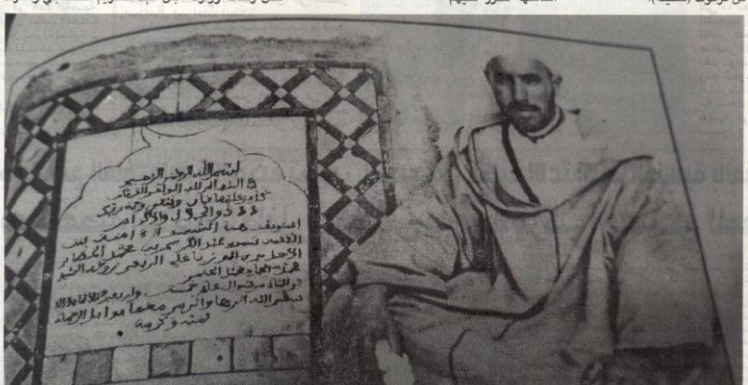

السيد حماداي الحاتمي، المستشار السياسي وكاتب عام للحكومة، نفي إلى مدينة أسفي وفي بداية السبعينيات انتقل إلى سلا التي توفي ودفن فيها في 14 يوليوز 1975.

في لقاء تواصلي بوزان

حقوقيون وتربويون يناقشون «دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»

9/5797

وزان : محمد حمضي

احتضن مقر نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان، يوم الأربعاء 6 يناير الجاري لقاء تواصليا مشتركا بين الآلية الحقوقية الجهوية ونيابة التعليم.

اللقاء التواصلي الذي تناول تقديم دليل «التربية على المواطنة وحقوق الإنسان : فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات»، حضره منسقو ومنسقات أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الناشطة بالمؤسسات التعليمية المنتشرة بإقليم وزان.

انطلق اللقاء بكلمة عزيزة الحشالفة نائبة التعليم، عبرت فيها عن اعتزازها بالعمل مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، مذكرة بزخم الأنشطة المشتركة التي شكلت ورشا حقوقيا بامتياز. ودعت منسقي ومنسقات الأندية، الاستمرار في العمل من أجل أن تظل شعلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان متقدة بالمؤسسات التعليمية، والعمل على تصليب العلاقة وتنويع الأنشطة مع الآلية الحقوقية الجهوية المنبثقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدستورية.

بدوره عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وبعد أن ذكر بالتفاعل الإيجابي لنائبة التعليم مع مبادرات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، مما سهل كيفا وكما حضور هذه الأخيرة بقلب المؤسسات التعليمية، انتقل لتقديم العناوين الكبرى ومضامين دليل «التربية على المواطنة وحقوق الإنسان : فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات»، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره آلية من آليات بلورة فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات الأساسية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك من أجل نهوض المؤسسة الحقوقية الوطنية بثقافة حقوق الإنسان، ونشر قيمها عبر عدة قنوات ومنها الوسط المدرسي، ودعمها للعرض التربوي الموازي المتمثل في إحداث أندية تربوية، وفي تفعيل الحياة المدرسية، وتعميم منهاج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي.

رئيسة مكتب الصحة المدرسية ساهمت في تنشيط هذا اللقاء التواصلي بتسليطها الضوء على واحد من التدابير ذات الأولوية (التدبير 20)، المتعلق بتخليق الفضاء المدرسي، وحثت منسقي ومنسقات الأندية التفاعل إيجابيا مع المسابقة الوطنية الأولى المنظمة بشراكة بين الوزارة الوصية ومنتدى المواطنة.

مداولات منسقي ومنسقات أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، المنخرطين تطوعيا في تنشيط الحياة المدرسية، والمساهمين في إنبات وغرس القيم الحقوقية الكونية بالمدرسة العمومية، توقفت مطولا عند الإكراهات والصعوبات، التي تحول دون الرقي بعمل الأندية التي ينسقون عملها، قبل أن يسدل الستار على اللقاء بصياغة دفتر من التوصيات للترافع به أمام مختلف الشركاء.

جمعيات نسائية تذكر بمطالبها ومقترحاتها بشأن تفعيل وإحداث «هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز»

9/3862

نظمت جمعيات نسائية، الجمعة 8 يناير، بالدارالبيضاء، ندوة صحفية سلطت فيها الضوء على مضامين مذكراتها ومطالبها حول تاسيس «هيئة مستقلة للمناصفة، طبقا للفصل 19 و164 من الدستور.

واعتبرت الجمعيات، فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المراة واتحاد العمل النسائي وجسور ملتقى النساء المغربيات والتحالف المدني لتفعيل الفصل 19، ان مضامين مشروع القانون رقم 79/14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز لا تتوافق مع مقتضيات دستور 2011، كون هذه لا تتعدى الصفة الاستشارية في حين ان الدستور ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتجدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها، وتضم خبراء وفاعلين في المجال.

وابرزت هذه الجمعيات، في قراءة نقدية لها لنص المشروع، ان الصفة التي تتمتع بها تجعل منها سلطة دستورية مستقلة، لها اختصاصات حمائية لمكافحة التمييز، وتتوفر فيها جميع آليات الاشتغال الذاتي ضمن هذه الاختصاصات، مسجلة ان المشروع، جاء مفتقرا للتعاريف المرجعية التي يمكن من خلالها تحديد مجال اشتغال، مع عدم التنصيص على صلاحية اضطلاعها بدور السهر على احترام الحقوق والحريات ومكافحة التمييز ضد النساء.

واجملت الصلاحيات التي ترى ضرورة تخويلها للهيأة في الصلاحيات شبه القضائية (تلقي الشكايات، الوساطة في حل النزاعات، اقتراح جزاءات غير سالبة للحرية، إحالة الملفات المعروضة عليها على القضاء)، إضافة إلى الصلاحيات الرقابية والصلاحيات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الحكومية في مجال المساواة وعدم التمييز، علاوة على صلاحيات تربوية وإعلامية وتحسيسية.

وكانت الندوة مناسبة لتقديم راي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المشروع، ومقترحات تتوخى الإجابة عن جملة من التحديات، التي تهم الطبيعة الدستورية للهيئة بوصفها من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وملاءمة اختصاصاتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحمّاية حقوق الإنسان المسماة «مبادئ باريس».

وترمي مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا تكريس التكامل بين عناصر المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بمكافحة التمييز، وتقوية المقتضيات القانونية المتعلقة بضمان استقلال الهيئة ونمط تعيين أعضائها. كما شملت المذكرة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالأحكام العامة وبصلاحيات الهيئة وتاليفها واجهزتها واختصاصاتها وكذا التوصيات المتعلقة بتنظيمها الإداري والمالي.

وتستند فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المراة، في مذكرتها بشان إحداث هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز، إلى أحكام الدستور التي تؤكد التزام المغرب بحماية الحقوق الإنسانية للنساء والنهوض بها كإحدى دعائم بناء دولة الحق والقانون، وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة ومقررات اللجنة الأممية المكلفة بمناهضة التمييز، وعلى المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وكلها مرجعيات تؤمن بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وبكرامته وقيمته وبالحقوق المتساوية للنساء والرجال.

ومن مقترحات الفيدرالية، التي تضمنتها مذكرتها بهذا الخصوص، تقنين المساواة في العديد من القوانين والسياسات العمومية، وحماية حقوق النساء من العنف ومن التمييز بكافة أشكاله والنهوض بحقوق النساء المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمشاركة السياسية للنساء ومساهمتهن في تدبير الشان العام، وولوجهن مراكز القرار السياسي... وهي لأجل كل هذا ساهمت بجهد وافر في مجال التاطير والتحسيس والتعبئة من أجل المساواة بين النساء والرجال...

أما المذكرة التي تقدم بها اتحاد العمل النسائي حول المشروع، فتتضمن جملة من المرجعيات يرى الاتحاد النسائي أن الحكومة لم تاخذ اي منها بعين الاعتبار، ضدا على المقاربة التشاركية التي تقتضيها قوانين تاسيسية لإحداث مؤسسات دستورية قادرة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ويوضح الاتحاد أن التاخير، الذي طال صدور القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز، ادى إلى تعطيل تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالنهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وحمايتها، وبالتالي فوت على بلادنا فرصا للتقدم نحو المساواة بين النساء والرجال، ما يجعل من «مساواة النوع» لا تندرج ضمن أولويات الحكومة.

كما اعتبر الاتحاد أن مشروع القانون لا يرتكز على المعايير الدولية في محاربة التمييز ضد النساء، ولم يعتمد مقاربة النوع في لغة صياغة مقتضياته التي اقتصرت على مفردات ذكورية «وكان الهيئة المفروض فيها العمل على النهوض بحقوق النساء لا تهم إلا الرجال. فيما تبقى تركيبة الهيئة غير مستوفية بتاتا لشروط الاستقلالية والتشبع بقيم وثقافة المساواة». بالنسبة إلى الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، فتقدم مطالبها استنادا على مختلف التراكمات التي قامت بها الحركة النسائية من أجل حقوق النساء، مع التركيز على مناهضة العنف ضد النساء، «باعتباره من أشد أنواع التمييز، وأخطرها على الحقوق الإنسانية للنساء، ومسا بكرامتهن وسلامتهن الجسدية والنفسية...»، فتطالب الجمعية بالنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء عن طريق آليات كالمناصفة، وبالحماية والوقاية ومناهضة كل أشكال العنف ضد النساء باعتبارها أعلى درجات التمييز. كما تطالب بالعمل على تعزيز وتطوير السياسات العمومية والبرامج التنموي الرامية لتفعيل المساواة، والمساهمة في إغناء التشريعات الخاصة بالعنف ضد النساء، وتقديم تقارير للجهات الحكومية المسؤولة عن رصد ظاهرة العنف ضد النساء، وتلقي الشكايات ومعالجتها وفق المساطر المعمول بها وتوجيه ومساعدة ضحايا العنف... والعمل على نشر ثقافة المساواة ومنع التمييز ضمن إطار «مجالات دون عنف»، مع إغناء الفكر والحوار، ثم القيام بعمليات التحقيق والتحريات اللازمة حول كل أشكال العنف ضد النساء التي ترد عليها بناء على شكايات او ملتمسات...

الصباح
يومية مغربية شاملة

"كنيدي" يستنسخ بيانات بوليساريو

تقرير جديد للمركز الأمريكي يحاول استباق مواعد أممية للضغط على المغرب

يصر مركز كنيدي لحقوق الإنسان، مدعوما بما يسمى نسيج المدافعين الصحراويين على حقوق الإنسان، وعدد من الجمعيات الأوربية المعروفة بولائها لانفصاليي بوليساريو، على مواصلة سياسته العدائية للمغرب، والتشويش على الجهود الأممية المتواصلة من أجل طي نزاع الصحراء. وفي هذا الصدد، رفع المركز الذي له سوابق إصدار تقارير حول حقوق الإنسان في الصحراء المغربية، تقريرا جديدا من 25 صفحة، استند في صياغة مضامينه على ادعاءات انفصاليي الداخل، في الحديث عما يسميه انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء، وفي تجاهل تام لرأي المؤسسات والهيآت الوطنية لحقوق الإنسان.

كنيدي في جلسة عمل مع إدريس اليزمي (أرشيف)

الجديد في التقرير، هو تعبئة عدد من «الهيآت» الصحراوية المعروفة بولائها لانفصاليي بوليساريو، والتي تمولها الجزائر، مثل تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان و«مكتب حقوق الإنسان في الصحراء»، وكذا الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن مع الشعوب الإفريقية للتوقيع على ما أسمته التقرير الجديد، والذي يعتبر في الإجمال تجميعا لبيانات تصدرها الهيآت الصورية، التي يقف وراءها بعض انفصاليي الداخل.

ولم يفاجئ تقرير مؤسسة كنيدي، المغرب من حيث مضامينه، لأنه متحامل، وبعيد عن رصد الوقائع، كما هي على أرض الأقاليم الجنوبية، ولم يكلف مدبجوه أخذ رأي المسؤولين في الحكومة أو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو لجنه الجهوية، حتى يستقيم الحديث عن تقرير حقوقي بمواصفات موضوعية تتوخى الدفاع عن حقوق الإنسان بتجرد ونزاهة.

ويرى العديد من النشطاء الحقوقيين في الأقاليم الجنوبية أن التقرير الأخير لمؤسسة كينيدي، الذي روجت له آلة الدعاية الجزائرية من وسائل إعلام ووكالة أنباء، يأتي في إطار الحملة المنهجة التي يقودها خصوم الوحدة الترابية في الأونة الأخيرة، في محاولة للتأثير على المنتظم الدولي، واستصدار قرارات جديدة تعاكس حقوق المغرب في وحدته الترابية، بعد فشل الزيارة الأخيرة للمبعوث الأممي إلى الصحراء، في تحقيق تقدم في مهمته، بسبب تعنت بوليساريو والجزائر التي تحتضنها، في التجاوب مع الإرادة التي عبر عنها المغرب في فتح نقاش حول مقترح الحكم الذاتي، الذي اعتبرته العواصم الكبرى جديا وذا مصداقية.

ويجمع أكثر من ناشط حقوقي، ان التقرير لا يختلف في مضامينه عن خطاب جبهة بوليساريو، بل هو استنساخ له، في ما يخص اتهام المغرب بعرقلة الجهود الأممية الممذولة لحل النزاع، والحديث زورا عن استغلال الموارد الطبيعية في الصحراء، وهما القضيتان اللتان بات خطاب الجزائر وبوليساريو يركز عليهما في المحافل الدولية، خاصة بعد الزيارة التاريخية للملك إلى العيون لمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، وإطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية باستثمار 77 مليار درهم.

ولا تعدو فقرات التقرير أن تكون تكرار لبلاغات «حقوقيي آخر زمن»، الذين يختبئون وراء أسماء هيآت تنشط على الشبكة العنكبوتية فقط من خلال تدبيج البيانات والعرائض، حول ما يسمونه انتهاكات في الصحراء، واضطهاد النشطاء الصحراويين.

ولم تقف ادعاءات تقرير مؤسسة كنيدي، مدعومة هذه المرة، بمؤسسة «دانييل ميتران فرنسا الحريات» المعروفة هي الأخرى بمواقفها المنحازة لبوليساريو، عند الجوانب الحقوقية فقط، بل أقحمت نفسها في النزاع السياسي، من خلال الادعاء بعدم شرعية استغلال وتصدير الفوسفاط، وعدم قانونية التفاوض على اتفاقيات الصيد البحري، والترخيص للتنقيب عن النفط والاستغلال واستغلال الأراضي لزراعة الفواكه والخضروات في المناطق الصحراوية، وهي الأنشطة التي تدخل في إطار سيادة المغرب على جزء من أراضيه، والتي تدعمها القوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة بين المغرب والعديد من البلدان والتجمعات الإقليمية.

ب . ب

نقطة الصفر

تحاول هذه المؤسسات العودة بنزاع الصحراء إلى نقطة الصفر، والقفز على تاريخ الملف في الأمم المتحدة، من قبيل الحديث من جديد عن تنظيم الاستفتاء، لتحديد الوضع النهائي في الصحراء، والتشكيك في شرعية إدارة المغرب لأقاليمه الجنوبية، والحال أن الأمم المتحدة أقرت على لسان مبعوثيها السابقين، استحالة تنظيم الاستفتاء، بسبب رفض الجزائر إحصاء المحتجزين في المخيمات، وأقرت بضرورة التفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، بتجنيب المنطقة مخاطر تغلغل الجماعات الإرهابية، وتهديد السلم في المنطقة.

كما تسعى الجزائر إلى التأثير على الأمين العام الأممي ومبعوثه الخاص، الذي أعلن في أعقاب زيارته الأخيرة إلى المنطقة عن نية بان كي مون، بذل جهود مضاعفة خلال السنة الأخيرة من ولايته، للدفع بمسلسل التسوية السياسية، في اتجاه اتخاذ قرارات معاكسة للمغرب، من قبيل توسيع صلاحيات مينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، وهي المحاولات التي أفشلها المغرب، بتأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

3 أسئلة

التقرير يسعى إلى توسيع دائرة الضغط

عبد المجيد بلغزال ×

● كيف تلقيتم التقرير الأخير لمركز روبيرت كنيدي ومؤسسة دانييل ميتران حول حقوق الإنسان في الصحراء؟

● لابد من التنبيه بأن التقرير الصادر عن مركز روبرت كنيدي، هو تقرير جماعي يضم، بالإضافة إلى مركز كنيدي، مؤسسة دانييل ميتران وجمعية عدالة البريطانية وجمعية كوديسا بالصحراء ومكتب حقوق الإنسان بالصحراء.

والملاحظ أن حرص مركز كنيدي على توسيع دائرة الموقعين على وثيقته المعدة في الأصل من قبل كوديسا، يهدف إلى السعي إلى تنشيط مجموعات للضغط السياسي على المغرب، أكثر منه عمل حقوقي. وقد سبق للمركز أن قاد تحالفا في السابق مع مجموعات ضغط إسبانية من خلال عرض شريط وثائقي حول قضية الصحراء.

كما يسعى إلى توسيع دائر مجموعات الضغط من خلال توحيد وتدعيم المواقف بين الجمعيات المساندة لبوليساريو بالتراب الفرنسي، في محاولة لاختراق الرأي العام هناك، والتشكيك في مواقف باريس، التي يعتبرها مركز كنيدي حاضنة وداعمة للأطروحة المغربية، مع الحرص على الاستفادة من مداخل ضغط جمعية عدالة البريطانية، لتوسيع مراكز وبوائر احتضان أطروحة بوليساريو. كما أن الانفتاح على جمعية عدالة، يأتي في سياق يتميز بحضور متصاعد لأطروحة الانفصاليين لدى بعض الجمعيات والمنظمات البريطانية، سيما في أعقاب وصول النائب البرلماني وريئس جمعية الصداقة لبوليساريو إلى زعامة حزب العمال البريطاني.

● ما هو السياق الذي أتى فيه هذا التقرير؟

● لا أتوقع من مركز كنيدي الحديث عن تراكمات المغرب في مجال حقوق الإنسان، لاعتبار بسيط هو أن المركز تحركه خلفية سياسية جوهرية تعارض بالمطلق وجود المملكة المغربية بالأقاليم الصحراوية.

وبخصوص سياق صدور التقرير، أوكد أنه أعد منذ فترة، وكان مقررا له، حسب معلومات مؤكدة، أن يصدر عشية تقديم إحاطة الأمين العام لدى الأمم المتحدة لدى مجلس الأمن، في أكتوبر الماضي، وبما أن هذه الإحاطة الدولية تأجلت لأسباب مرتبطة بالخلاف مع الوسيط الأممي روس، ومع الحديث على إمكانية زيارة بان كي مون إلى المنطقة، وجد المركز في صدور قرار المحكمة الأوربية الطعن في اتفاقية التبادل الفلاحي مع المغرب، وما تلاها من صدور تقرير عن الاتحاد الأوربي يتحدث عن ما وصفه بانتهاكات لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، مناسبة لنشر تقريره، الذي يعبر عن مواقف سياسية خاصة، يعوزها الكثير من المهنية ومعايير الحياد الموضوعي، ومنفذا جديدا للسعي نحو خلق تحالف يقود نحو صناعة رأي عام مضاد ومعاد لقضايا المغرب العادلة.

● يحاول خصوم الوحدة الترابية استنباق مواعد أممية للتشويش على المغرب. ما هي في رأيكم طريقة الرد على مثل هذه التقارير؟

● اعتقد شخصيا أن الرد الذي ينبغي أن نواجه به مثل هذه التقارير يتلخص في مدخلين أساسيين، أولا القطع مع منطق التردد والارتباك في بناء منظومة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالديمقراطية وحقوق الإنسان ليست مجرد ترف، كما أنها ليست مساحيق للتجميل، بقدر ما هي رافعة حقيقية للتنمية، وتدبير التعدد واحترام كرامة الإنسان. وهذا يقتضي بالضرورة تحرير ربط إنعاش وتنمية مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بالأقاليم الجنوبية بأجندة الأمم المتحدة ومواعدها الأساسية.

إن حماية حقوق الإنسان والانتصار للتعددية والديمقراطية الحقة بما في ذلك حق الجماعات المخالفة في التعبير عن رأيها وإراداتها لا ينبغي أن يكون مرتهنا بمواعد الأمم المتحدة، بقدر ما يجب أن يكون مبدأ عاما يؤطر الحياة السياسية، ويتحكم في تدبير السياسات العمومية.

إن الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية معركة دائمة، ولا تقبل بالمطلق منطق الاستكانة إلى المواقف الجامدة، فالعالم يتغير يوميا وبدون توقف، محركه الأساسي في هذه المتغيرات كفية تدبير المصالح المشتركة، وحماية العيش المشترك، والمؤسف أن المنتبع لطريقة تدبيرنا لملف الصحراء يلحظ أن الجهات المسؤولة كلما حققت اختراقا أو مكسبا ولو بسيطا، إلا ودخلت في جمود وتراجع غير مبررين.

أجرى الحوار: برحو بوزياني

× ناشط حقوقي بالعيون وعضو كوركاس

فيديو.. وأخيرا تعليق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على « زروطة » الأساتذة

حمزة بامو 12 يناير 2016

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن دور المجلس ليس التعليق على الأحداث اليومية، لكنه ذكر أن المجلس منذ ثلاثة أسابيع أصدر مذكرة أفردها للحق في التظاهر السلمي، ووقف عند تصنيف المس بالحق في التظاهر السلمي من طرف السلطات، دون أن يغفل الإشارة إلى أخطاء يرتكبها مواطنون لا يسلكون الطرق القانونية عند التظاهر، مذكرا أن الإشعار هو الترخيص.

وأكد السيد اليازمي خلال رده على سؤال طرح في لقاء نظمته مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد في ذكرى وفاته، أن المجلس اعتبر أن التظاهر ظاهة صحية، تعبر عن وعي المواطنين بحقوقهم، لكنه لا يعفيهم من تطبيق القانون، وأصدرنا، يضيف الأستاذ اليازمي، أكثر من سبعون توصية لضمان الحق في التظاهر ونتمنى أن تتفاعل معها الحكومة.

https://www.maghress.com/video/2628887

http://www.febrayer.com/309065.html

جدل حول تطبيق لـ CNDH يجبر المتصفح على تحديد هويته وموقعه والولوج لملفات هاتفه

يناير 13, 2016

أثار تطبيق الكتروني أطلقه "المجلس الوطني لحقوق الانسان" للتحميل على الهواتف واللوحات الالكترونية، جدَلاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب اجبارية قبول تحديد موقع الشخص وهويته فضلاً عن السماح للتطبيق بالولوج الى قائمة بيانات الصور والملفات المتواجدة على الهاتف النقال.

وتداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي خاصة المهتمون بحقوق الانسان، الخبر بسخرية، حيث تسائل أحدهم حول ما اذا كان "المجلس الوطني ملحقة للمكتب المغربي للتحقيقات القضائية"، فيما اعتبر أخر أن "هذا مس بالحياة الخاصة للأفراد، باجبارية ولوج تطبيق مؤسسة دستورية تهتم بحقوق الانسان الى الملفات الخاصة للمواطنين".

ويُطلب من متصفح موقع المجلس تحميل التطبيق بمجرد الولوج للموقع الالكتروني عبر جهاز حاسوب عادي، فيما يُطلب من متصفح الموقع عبر الهاتف النقال أو لوحة الكترونية تحميل التطبيق وقبول تحديد موقع الشخص وهويته والسماح للتطبيق بالولوج لقائمة الهاتف من صور وملفات خاصة.

ولم يَتَسَنى لموقع Rue20.Com أخذ رأي المجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث حاول موقعنا الاتصال بالسيد "محمد الصبار" الأمين العام للمجلس، غير أن هاتفه ضل يرن دون رد.

http://www.rue20.com/%D8%AC%D9%8E%D8%AF%D9%8E%D9%84%D9%8C-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%84%D9%80cndh-%D9%8A%D9%8F%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84/

إطار بـ CNDH يراسل اليزمي بالاقتطاع من أجرته للاحتفال بالسنة الأمازيغية

يناير 12, 2016

وَضَع إطار بـ''المجلس الوطني لحقوق الانسان'' طلباً لدى مسؤوليه المباشرين للاقتطاع من راتبه الشهري، مقابل الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة.

ونشر ''عبد العزيز ادامين'' الاطار بـ''''CNDH''، طلباً خطياً موجها لرئيس المجلس ''ادريس اليزمي'' يُخبره فيه أنه سيتغيب يوم غد الأربعاء الذي يُوافق احتفال الأمازيغ عبر العالم بالسنة الأمازيغية الجديدة 2966.

واعتبر ''ادامين'' على متن طلبه الموجه لمرؤوسيه، أنه يتخلى عن أجرته ليوم الاحتفال، لكون اليوم غير مُدرج ضمن الأعياد الوطنية الرسمية للمملكة.

وختم ''ادامين'' طلبه، بتهنئة رئيسه المباشر في العمل ''ادريس اليزمي'' بحلول السنة الامازيغية الجديدة بعبارة ''أسكاس أماينو''.

وكان عشرات المواطنين قد أطلقوا عرائض لاجبار الحكومة على الاعتراف بالسنة الامازيغية عيداً وطنياً يتم خلاله ادراجها ضمن الأعياد التي تُخول للمغاربة احتفالاً رسمياً وعطلة مدرسية للتلاميذ، كهوية وطنية يتم تلقينها لأبناء المغاربة.

http://www.rue20.com/%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%80cndh-%D9%8A%D9%8F%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%8E%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D9%86/

المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه لمناقشة عدة قضايا

تاريخ النشر : 12-01-2016

تداول المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، في اجتماعه المنعقد يوم الخميس 7 يناير 2016 ، عدة قضايا تهم وضعية حقوق الانسان في البلاد والمنطقة ، وأصدر بيانا عبر فيه عن:

- استنكاره الشديد لعملية الاعدامات بالجملة التي قامت به السلطات السعودية؛
- تأكيده على ضرورة إلغاء هذه العقوبة الهمجية والمشينة؛
- تسجيله لفتح تحقيق اداري من طرف مديرية الامن بخصوص الاحداث التي عرفتها مدينة انزكان على اثر الحركة الاحتجاجية التي يقوم بها الطلبة الاساتذة منذ عدة أسابع ، هذه الحركة التي تواتر استعمال القوة ضدها منذ اكثر من اسبوعين؛
- مطالبته بتحديد المسؤوليات واتخاذ الاجراءات الزجرية المطلوبة في هذه الحالات؛
- دعوته الحكومة الى جبر اضرار الطلبة الاساتذة المصابين في هذه الاحداث؛
- الانكباب باستعجالية على فتح حوار جدي مع الطلبة الاساتذة لإيجاد حل نهائي يرضي هذه الفئة من المواطنات والمواطنين؛
- **تأكيده على ضرورة إعمال التوصيات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الانسان في هذا الاطار** وأساسا منها:

§ تكريس القانون المنظم لحريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي للمبادئ الاساسية المتعلقة باستعمال القوة وخاصة مبدأي الضرورة والتناسب؛

§ استعجالية إعطاء حق تنظيم المظاهرات في الطرق العمومية للأشخاص الذاتيين والمعنويين؛

§ تكريس حقوق المتظاهرين في الولوج الى الفضاء العمومي حسب كيفيات يمكن ان يحددها القانون أو بمرسوم أو باتفاق مشترك بين المتظاهرين والإدارة ووضع آليات تواصل مناسبة لهذا الغرض,

- يعبر عن قلقه من فتح المتابعات التأديبية في حق القاضيات والقضاة بسبب التعبير عن آرائهم بخصوص اصلاح العدالة (حالة السيد محمد الهيني)؛

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/12/848975.html

الدستور يهاجم مؤسساته انتصارا للأستاذ

13 يناير، 2016 م

أنا الموقع أسفله الدستور المغربي 2011، بصفتي القانونية و السيادية في البلاد، أراسلكم جميعا (وزارة الداخلية، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مؤسسة القضاء، و أخيرا رئاسة الحكومة) حيال ما وقع و ما يقع ضد كرامة الأستاذ في هذه البلاد التي أسودها قانونيا، و بعد خرق واضح للفصل 22 الذي ينص على انه: " لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية".

بعد فتح رؤوس المحتجين أسائلكم : ألستم ممن هتف و صفق لي يوم الجمعة 17 يونيو 2011 يوم ولادتي الأولى، يوم قيل عني " دستور صنع من المغاربة و لأجل المغاربة "، ألستم ممن يدعون و يطالبون و يهتفون لتحقيق دولة القانون، و التي من مقوماتها و مبادئها الكبرى ضمان حقوق و حريات الأفراد، ألستم ممن يسوقون و يدعمون أطروحة " التغيير و الإصلاح ضمن الاستقرار ". أين كل هذا ؟

اعلم، أولا، سيادة وزير الداخلية، أنه من خلال البيان الذي نشرتموه حيث عللتم تدخلكم العنيف ضد الأساتذة المغاربة بكونهم لم يحصلوا على ترخيص قبلي، و عليه استخدمتم العصا السحرية بدل الحكمة التنظيمية، من هنا و باعتباري دستور البلاد و من منطلق مكانتي السيادية القانونية أعلمك إنني قد رخصت مسبقا لكل مواطن مغربي كيفما كان بموجب الفصل 29 بالحق في الاجتماع و التجمهر و التظاهر السلمي، بطبيعة الحال في احترام القانون المنظم لهذا الحق. و أذكرك سيادة الوزير أيضا، و حتى لو خرجنا عن سياق الدستور، فان البيان يتعارض أيضا مع مجموعة من المبادئ التي تؤطر عمل رجال الشرطة كما حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 34/169 الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 1979 والذي يعد بمثابة المصدر والأساس لذلك من خلال إقراره مدونة قواعد وسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين "الشرطة" ولاسيما ما يتعلق بحث الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على احترام الكرامة الإنسانية وصونها، والمحافظة على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ورعايتها أثناء قيامهم بواجباتهم ، لكون حقوق الإنسان محددة ومحمية بموجب القانون الوطني والدولي".

و عليه فبيانكم هو غير دستوري و بالتالي فأنتم مطالبون بإثبات أن الأساتذة مثلا، قاموا بالتخريب و أعمال الشغب و قطع الطرقات و حرق المؤسسات، و هذا الذي لم يقع، و عليه و بصفتي الدستور و الحكم الأسمى في البلاد أحملكم كامل المسؤولية ، في انتظار تقديم استقالتكم.

و نتيجة لذلك أتوجه، بصفتي الدستورية، إلى مؤسسة القضاء و أذكرها أن الفصل 94 جعل من أعضاء الحكومة مسؤولين جنائيا أمام محاكم البلاد في حالة ارتكابهم لجنح و جنايات أثناء ممارستهم لمهامهم. مما يعني انه بعد التعنيف الذي وقع و إسالة الدماء في حق الأستاذ الكريم يجب على القضاء أن يقول كلمته هو الآخر و أن لا يظل صامتا.

أما بخصوص مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي لم يسمع لها صوتا بعد، فاذكرها هي الأخرى بأن الفصل 161 جعلها تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات و حمايتها، و بضمان ممارستها الكاملة، و النهوض بها وبصيانة كرامة و حقوق المواطنين و المواطنات أفرادا و جماعات. و عليه ومن مكانتي السيادية أسائلك : ما موقفكم من كل هذا التعنيف ؟ و لماذا لم تتدخلوا بعد و لو بكلمة حق.

و ختاما، سيادة الرئيس المحترم، تعلم جيدا أن الدستور لم يكتف فقط بالإشارة إلى امتلاك رئيس الحكومة بالحق في اقتراح الوزراء بل منحكم بموجب الفصل 47 الحق في إنهاء مهام أعضاء الحكومة، بالإضافة إلى قيادة و تنسيق العمل الحكومي، و الإشراف على الإدارة العمومية. أما في الفصل 93 فقد جعل من الوزراء كلهم مسؤولين أمامكم في أداء مهامهم المسندة إليهم، أضف إلى هذا سيادة الرئيس أن الحكومة كلها تعمل تحت سلطتكم بموجب الفصل 89، مما يعني أنكم مطالبون بالتدخل الفوري و العاجل لمساءلة و محاسبة المسؤولين و على رأسهم وزير الداخلية عن هذه الجرائم ضد الأستاذ المغربي و إلا فرئاسة الحكومة مسؤولة هي الأخرى عن ما يقع و سيقع.

http://www.noonpresse.com/opinion_articles/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%A7/

لماذا صمت مجلس حقوق الإنسان عن تعنيف أساتذة الغد ؟

لماذا يصمت المجلس الوطني لحقوق الإنسان كلما تعرض متظاهرون للتعنيف في مسيرة أو وقفة احتجاجية من قبل قوات الأمن العمومية؟ سؤال يطرحه عدد من المراقبين والناشطين الحقوقيين كلما تدخل الأمن ضد محتجين يرفعون مطالب معينة، خاصة مع تكرار مثل هذه التدخلات، التي تحظى باهتمام بالغ من الجمعيات الحقوقية الدولية، ولا يظهر لها أي صدى لدى المجلس الوطني، خاصة بعد دسترته في دستور 2011.

السؤال "القديم . الجديد" طفا على السطح مجددا بعد التعنيف الذي تعرض له الأساتذة المتدربون في عدد من المدن المغربية، وخلف جرحى اختلف وصف درجة إصابتهم بين تنسيقية الأساتذة التي تؤكد أنها بليغة، ووزارة الداخلية التي خرجت ببلاغ يؤكد أن قوات الأمن تعرضت للاستفزاز، وأن "الاحتكاكات" خلفت جروحا "طفيفة" في أوساط الأساتذة.

وبالرجوع إلى إحدى المذكرات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دجنبر المنصرم، تخليدا للذكرى 67 لليوم العالمي لحقوق الإنسان، اقترح مراجعة الظهير الشريف المتعلق بالتجمعات العمومية، في ندوة دافع خلالها رئيسه، إدريس اليزمي، على الحق في التظاهر، واصطف إلى جانب الجمعيات الحقوقية في مسألة استعمال القاعات العمومية من أجل القيام بأنشطتها.

واقترح المجلس في المذكرة المذكورة مراجعة الظهير رقم 1.58.377 الصادر في 15 نونبر 1958، بشأن التجمعات العمومية، وذلك من خلال توصيات تنصب على بعض المقتضيات المشتركة، وأخرى حول بعض مقتضيات الظهير، وكذا من خلال توصيات تهم مبادئ استعمال القوة.

ودافع اليزمي عن حق المغاربة في الخروج إلى الشارع والتظاهر للمطالبة بحقوقهم، مؤكدا أن المجلس يعتبر تظاهر المواطنين "ظاهرة صحية"، لأنهم يطالبون بحقوقهم، مشددا على أن "مطالبة المواطنين بحقوقهم من خلال التظاهر تشكل تعبيرا من تعابير المواطنة، ولا ينبغي اعتبارها شيئا خطيرا"

وشدد رئيس CNDHعلى أن عدد التدخلات الأمنية تبقى قليلة نسبيا، في إشارة منه إلى رقم 303 تدخل خلال العام ما قبل الماضي، في الوقت الذي تشير الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية سنتي 2013 و2014 إلى أن عدد المظاهرات في المغرب خلال كل سنة يصل إلى 14 ألف مظاهرة وتجمع.

ورغم الموقف الصادر عن اليزمي، إلا أن تصريحاته لا تتلوها أي مواقف أو بلاغات منددة أو مستنكرة بـ"التعنيف" الذي يواجهه المتظاهرون في الشارع العام، والذي كانت آخر حوادثه التعنيف الذي استهدف "أساتذة الغد" في عدد من المدن المغربية، مما يطرح تساؤلات حول دور المجلس في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها في المملكة

في مقابل ذلك، وجه عبد الإله بن عبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عددا من الانتقادات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤكدا أن قضية الأساتذة المتدربين ليست القضية الوحيدة التي لم يتحرك بشأنها، وإنما توجد عدد من القضايا التي لم يبد فيها أي موقف واضح.

وذكر بن عبد السلام، في تصريح لهسبريس، أن "المجلس التزم الصمت في ما تتعرض له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ولم يتحرك بخصوص التضييق على فروعها في عدد من المناطق"، مضيفا أن CNDHيتعامل بـ"انتقائية مع قضايا حقوق الإنسان، ولا يتمتع بالموضوعية المفروضة في كونه مؤسسة وطنية".

وشدد الناشط الحقوقي على أنه لابد أن يتعامل المجلس مع قضايا الصحافة وحرية التعبير والتظاهر السلمي بشكل يتماشى مع المقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا أنه "لا يزال يفتقد للاستقلالية المنصوص عليها في المؤسسات الوطنية، وليس غريبا أن يتعامل بانتقائية مع أوضاع حقوق الإنسان"، على حد تعبير عبد الإله بن عبد السلام.

http://www.morocco24.net/article17474.html

http://jarida-tarbawiya.blogspot.com/2016/01/blog-post_81.html

http://www.hedpress.ma/news.php?id=6776

بيان أستنكاري للمرصد المدني لحقوق الإنسان ضد الإنتهاكات الحقوقية في حق الأساتذة المتدربين

بيـــان استنكاري

على اثر الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان والمتمثلة في استعمال القوة ضد الأساتذة المتدربين المحتجين سلميا في العديد من المدن المغربية يوم الخميس 7 يناير 2016 والذي سمي بالخميس الأسود نظرا لما خلفه من تعنيف جسدي اتجاه الأساتذة المتدربين المنافي للمقتضيات القانونية التي يضمنها الدستور، المطالبين بإلغاء المرسومين الجائرين الصادرين مؤخرا عن وزارة التربية الوطنية كون احدهما يحرم الأساتذة المتدربين من نصف مبلغ المنحة التي كانت في الأصل هزيلة والأخر يعصف بمستقبلهم ويزيده غموضا بعد فترة التكوين والذي يصب في اتجاه منحهم شهادة تضاف إلى شواهدهم والتي لا تضمن لهم حق الشغل الذي ناضلوا من اجله واجتازوا امتحانات عسيرة لبلوغه . على اثر هذه الأحداث المنافية لما صادق عليه المغرب في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ولما هو منصوص عليه في الدستور المغربي 2011 خاصة الفصل 22 الذي يجرم المس بالسلامة الجسدية للأشخاص ، كذلك الفصل 29 الذي يضمن حريات الاجتماع و التجمهر والتظاهر السلمي . وعليه فان المرصد المدني لحقوق الإنسان يعلن للرأي العام ما يلي :

1. تضامنه المطلق واللامشروط مع الأساتذة المتدربين ، ضحايا الاعتداءات والانتهاكات لحقوق الإنسان .
2. إدانته الشديدة للتدخل الأمني العنيف واللامبرر الذي تعرض له الأساتذة المتدربين خلال احتجاجاتهم السلمية و التي أسفرت على العديد من الإصابات الخطيرة .
3. فتح حوار جاد ومسؤول مع الأساتذة المتدربين بما يضمن حقوقهم .
4. المطالبة بتحديد المسؤولية و معاقبة مرتكبي هذه الخروقات.
5. التراجع الفوري عن المرسومين المتسرعين لكونهما اتخذا في غياب نقاش تشاركي ، كما لا يوازيهما ضمانات للتوظيف بالمدارس العمومية والذي نعتبره مقدمة لتخلي الدولة عن واجبها الدستوري في ضمان تعليم مجاني وذي جودة للجميع .
6. تحميل الدولة و الحكومة مسؤولية ما تعرفه الحقوق الفردية و الجماعية من تراجعات خطيرة وغير مبررة .
7. **يطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل لتفعيل أدواره الدستورية في حماية حقوق الإنسان بالمغرب .**
8. دعوة جميع الهيئات الحقوقية ، الوطنية والدولية ، الفعاليات المدنية ، النقابات والأحزاب السياسية للتضامن مع التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين لتحقيق جميع هذه المطالب المشروعة .

عن المكتب التنفيذي والفرع المحلي لمدينة أسفي

http://www.ahdatasfi.com/2016/01/ocdh.html

لماذا تصاعدت أدوار المنظمات الحكومية غير الحكومية في الإقليم؟

12/01/2016

تصاعدت أدوار نمط جديد من المنظمات غير الحكومية في دول الإقليم وهي المنظمات الحكومية "غير الحكومية" Government Organized Non-Governmental Organization (GONGOs)، وهي المنظمات التي تقوم بأدوار داعمة للدولة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية، وترسيخ الأمن، ودعم المكانة الخارجية للدولة، والتصدي للحملات المناهضة لسياساتها في إطار علاقات ارتباط وتنسيق بشكل مباشر أو غير مباشر مع مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من تصاعد اعتماد بعض دول الإقليم على هذه المنظمات لأداء مهام متعددة، فإنها قد تمثل تهديدًا مع تزايد قوتها وقدرتها على التأثير، وارتباطها بجهات التمويل الأجنبية، فضلا عن احتمالية تسييس أنشطتها بالتحول إلى حزب سياسي، والسعي للمنافسة على السلطة، فضلا عن تداعيات فقدانها الهوية التنظيمية على شرعيتها المحلية والدولية.

اندثار الحدود الفاصلة:

لا تُعد المنظمات الحكومية "غير الحكومية" أحد مستجدات المجتمع المدني العالمي؛ إذ ترجع نشأة هذا المفهوم إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي مع تصاعد التأثير العالمي للمنظمات غير الحكومية، وتزايد آليات تمثيل تلك المنظمات في المؤتمرات الدولية التي تقوم بتنظيمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وهو ما دفع بعض الدول لتأسيس منظمات غير حكومية تسيطر عليها الحكومة عبر آليات التمويل والرقابة وتعيين القيادات والكوادر لضبط أنشطة المجتمع المدني. وتناولت الأدبيات هذا النمط من المؤسسات في إطار ما أطلق عليه المنظمات الحكومية "غير الحكومية" GONGOs، وشبه المنظمات غير الحكومية QUANGOs، تعبيرًا عن تماهي الحدود الفاصلة بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي في بعض نطاقات أنشطة المجتمع المدني. وفي هذا الإطار رصدت بعض الدراسات استعانة كل من الصين وروسيا بمنظمات متخصصة في حقوق الإنسان للرد على التقارير الأمريكية والغربية التي تنتقد الأوضاع السياسية الداخلية، سواء بتفنيد الادعاءات، أو بإعداد تقارير مضادة عن تردي حالة حقوق الإنسان في الدول الغربية، وانتشار العنصرية والممارسات التمييزية ضد الأقليات.

في المقابل، لم تعد المنظمات الحكومية "غير الحكومية" تقتصر على الأدوار الدفاعية Advocacy، وإنما باتت الدول تعتمد عليها في أداء أدوار متعددة تنموية واجتماعية وخدمية ودبلوماسية، خاصة في ظل قدرة هذه المنظمات على اختراق نطاقات مجتمعية ودولية قد لا تتمكن المؤسسات الحكومية من الوصول إليها، وتمكنها من التشبيك مع المنظمات غير الحكومية العالمية، واجتذاب مصادر جديدة للتمويل، والتواصل مع مجتمعات بعض الدول بصورة مباشرة.

كما تصاعدت الأدوار الخارجية لهذه المنظمات التي باتت الدول تقوم بتوظيفها كأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية في إطار الدبلوماسية الشعبية Public Diplomacy، ودبلوماسية المسار الثاني Second Track Diplomacy، والدبلوماسية المتعددة Multiple Diplomacy، والتي تعتمد جميعها على قيام فواعل غير رسمية –وفي صدارتها المنظمات غير الحكومية– بأداء أدوار خارجية بهدف دعم السياسة الخارجية للدول في نطاقات معينة، وهو اتجاه صاعد في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

أدوار داعمة للدولة:

تؤدي المنظمات الحكومية "غير الحكومية" أدوارًا متعددة تتكامل مع سياسات مؤسسات الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والدبلوماسية، وتتمثل أهم الأدوار الصاعدة لهذه المنظمات فيما يلي:

1- التكافل الاجتماعي: تمثل مجالات الرعاية الاجتماعية أهم مجالات نشاط المنظمات الحكومية "غير الحكومية" في ظل قدرتها على الوصول لمختلف أرجاء الدولة، وتجميع الموارد المالية، وتبني مشروعات تنموية متعددة. وتتميز هذه المنظمات عن نظيرتها غير الحكومية بأنها الأكثر قدرة على التنسيق مع المؤسسات الحكومية لتحقيق السياسة العامة للدولة، وأن إنجازات هذه المنظمات تدعم الرضاء العام والرفاه الاجتماعي، ولذلك تصنف هذه المنظمات في بعض الدول تحت فئة "منظمات النفع العام"، ففي مصر تتعدد نماذج هذه المؤسسات والتي تشمل "جمعية مصر الخير"، و"جمعية الأورمان"، و"جمعية علشانك يا بلدي" لمكافحة الفقر والبطالة، و"مؤسسة معًا للتنمية والبيئة"، بالإضافة إلى المنظمات المتخصصة التي تعمل كحلقة وصل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، مثل "المجلس القومي للمرأة"، و"المجلس القومي للأمومة والطفولة"، و"جهاز حماية المستهلك".

ويندرج ضمن هذه الفئة في دولة الإمارات حوالي 120 منظمة تنظم عملها وزارة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية ودائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، ويتصدرها "المدينة العالمية للخدمات الإنسانية" بدبي، و"مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب"، و"هيئة الأعمال الخيرية"، و"الهلال الأحمر لدولة الإمارات"، و"جمعية الإمارات لحماية المستهلك"، و"جمعية دبي الخيرية"، و"مراكز التنمية الأسرية بالشارقة"، و"جمعية النهضة النسائية" بدبي، و"مركز تأهيل وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة"، و"جمعية توعية ورعاية الأحداث"، وينطبق الأمر نفسه على دولة الكويت التي تضم منظمات متعددة تعمل في مجالات النفع العام، مثل "جمعية الإصلاح الاجتماعي" و"جمعية العون المباشر". في المقابل، اعتمد حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ صعوده للسلطة على شبكة منظمات خيرية ذات طابع ديني، هدفها تعزيز القواعد الانتخابية للحزب، وفي مقدمتها "حركة الخدمة" بزعامة فتح الله كولن، و"منظمة الإغاثة الإنسانية التركية" التي ارتبطت بعلاقات وثيقة بالحزب وقياداته ونجل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى أن تفجرت الخلافات بين الحزب وهذه المنظمات، وهو ما انتهى بتكثيف الملاحقات الأمنية لقياداتها وكوادرها بدعوى تمويلها للإرهاب.

2- الإغاثة الإنسانية: تقوم بعض المنظمات غير الحكومية وثيقة الصلة بمؤسسات الدولة بأدوار مركزية في الإغاثة الإنسانية على المستوى الدولي، حيث تصدرت دولة الإمارات قائمة المانحين للمساعدات الخارجية وفق تقرير "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر" في ديسمبر 2015، ووفق تقرير "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في فبراير 2015 قامت حوالي 38 جهة مانحة حكومية وغير حكومية في دولة الإمارات بتقديم دعم إنساني وتنموي للدول النامية بما قيمته حوالي 5.89 مليارات دولار، وتصدرت بعض الجهات المانحة هذه المشروعات الإنسانية، مثل "مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية"، و"مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية"، و"مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الخيرية والإنسانية"، و"هيئة آل مكتوم الخيرية"، و"مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية"، و"مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان الإنسانية العالمية"، و"هيئة الهلال الأحمر"، و"صندوق أبوظبي للتنمية"، و"هيئة الهلال الأحمر الإماراتي".

في السياق ذاته، تؤدي بعض المؤسسات في المملكة العربية السعودية دورًا مركزيًّا في الدبلوماسية الإنسانية، مثل "منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية"، و"مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" الذي تم تأسيسه في مايو 2015، و"مؤسسة الملك فيصل الخيرية"، و"مؤسسة الملك خالد الخيرية"، وغيرها من المؤسسات والجمعيات الخيرية والوقفية التي تمارس أنشطتها على المستوى العالمي. بينما تعتمد قطر في تعزيز دورها الخارجي على عدة مؤسسات إنسانية، مثل "مؤسسة قطر الخيرية"، و"مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية"، و"الهيئة القطرية للأعمال الخيرية"، و"مركز قطر للعمل التطوعي".

3- الدفاع الحقوقي: في مواجهة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجالات حقوق الإنسان ذات الانتماءات المحلية والدولية والتي ترتبط بشبكات عالمية النطاق؛ اتجهت بعضُ دول الإقليم للاعتماد على مؤسسات حقوقية هدفها الدفاع عن وجهة النظر الرسمية، والتصدي للاتهامات التي توجه للدولة من جانب المنظمات الحقوقية، وتمثيل الدولة في المؤتمرات الحقوقية الإقليمية والدولية، والإسهام في إعداد تقارير المتابعة الدولية التي تقدم للمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ويمثل "المجلس القومي لحقوق الإنسان" في مصر أحد نماذج هذه المؤسسات، إذ يتولى المجلس التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومتابعة تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإصدار تقارير عن تطور أوضاع حقوق الإنسان في مصر. والأمر ذاته ينطبق على "جمعية الإمارات لحقوق الإنسان"، **و"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في المغرب الذي تولى في نوفمبر 2014 تنظيم الدورة الثانية لـ"المنتدى العالمي لحقوق الإنسان" بمشاركة منظمات حقوقية مغربية**. وفي السياق ذاته يؤدي "المركز الوطني لحقوق الإنسان" في الأردن و"اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر" أدوارًا متعددة في التصدي للحملات الحقوقية الخارجية التي تقودها بعض المنظمات الحقوقية الغربية.

4- الدعم السياسي: تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بوظائف الدعم السياسي المباشر لنظم الحكم في مواجهة المعارضة السياسية، ففي البحرين استندت السلطة السياسية إلى دعم عدة جمعيات سياسية، أهمها "المنبر الإسلامي"، و"الأصالة"، و"ميثاق العمل الوطني"، و"الوسط الإسلامي"، و"تجمع الوحدة الوطنية"، و"ائتلاف شباب الفاتح"، في مقابل جمعيات المعارضة الشيعية، وهو ما انعكس على التوازنات السياسية خلال الحوار الوطني البحريني، حيث تم تكوين جبهة وطنية سنية مع قوى شيعية داعمة للحكومة البحرينية، خاصةً في مرحلة ما بعد الحراك الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية منذ خمس سنوات.

5- الدبلوماسية العامة: تقوم بعض المنظمات الحكومية "غير الحكومية" بأدوار مهمة في دعم السياسة الخارجية للدولة، والتصدي للحملات السياسية والإعلامية التي تتعرض لها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى دور منظمة "أنصار" وفريق "عدن تتحدث" للكشف عن جرائم الحوثيين في مدينة عدن، حيث عقد فريق "عدن تتحدث" ندوة تعريفية بالقاهرة في 2 يناير الجاري عن الأوضاع في مدينة عدن في ظل هيمنة الحوثيين عليها في صيف 2015، وأعلن الناشطون الحقوقيون بالندوة عن تسبب الحوثيين في سقوط ما لا يقل عن 1500 قتيل، وحوالي 7000 جريح، وتجاوز عدد النازحين حوالي 800 ألف نازح، فضلا عن ارتكاب الحوثيين مجازر وحشية وانتهاكات حقوقية واسعة النطاق، وتهدف هذه الحملات للتصدي للدعاية الحوثية والادعاءات حول قيامهم بمحاربة المنظمات الإرهابية في عدن.

وفي مواجهة الدعوات الانفصالية لبعض المنظمات غير الحكومية في الصحراء الغربية، تأسست في المغرب بعض الجمعيات والمؤسسات الداعمة لسياسة الدولة في قضية الصحراء الغربية، مثل "جمعية الوحدة الترابية"، و"المنتدى الصحراوي لمناهضة التعذيب والتمييز العنصري"، و"الهيئة المغربية للوحدة الوطنية"، وتجلى الدور الضاغط لهذه المنظمات عقب سعي الحكومة السويدية إلى تمرير مشروع للاعتراف بـ"الجمهورية الصحراوية" وشرعية جبهة "البوليساريو" في أكتوبر 2015، حيث نظمت هذه المؤسسات احتجاجات حاشدة أمام السفارة السويدية على مدار أيام، وهو ما مثل أحد الأسباب التي دفعت الحكومة السويدية للتراجع عن قرارها، وإعلان عدم وجود خطط للاعتراف بجبهة "البوليساريو" أو "الجمهورية الصحراوية".

تعدد المخاطر المحتملة:

على الرغم من حيوية دور المنظمات الحكومية "غير الحكومية"، وما تقوم به من وظائف داعمة للاستقرار والأمن داخليًّا ولمكانة الدولة الإقليمية والدولية؛ فإن التوسع في الاعتماد على بعض أنماط هذه المنظمات في بعض الدول قد يواجه عدة مخاطر، يتمثل أهمها في الآتي:

1- الحياد السياسي: قد تُواجه هذه المنظمات اتهامات من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بالافتقاد للحياد السياسي، وموالاة السلطة السياسية نتيجة الارتباط بمؤسسات الدولة، على نحو قد يؤثر على شرعية عمل هذه المؤسسات، وقدرتها على أداء وظائفها بكفاءة، حيث إن افتقاد هذه المنظمات للهوية التنظيمية وارتباطها الوثيق بالمؤسسات الحكومية يؤدي إلى عرقلة أنشطتها، وهو ما دفع بعض الدول للتركيز على منح هذه المنظمات قدرًا كبيرًا من الاستقلالية في مواثيق إنشائها، سواء في تعيين قياداتها وكوادرها، أو في مصادر تمويل الأنشطة، أو الوظائف الأساسية التي تؤديها هذه المنظمات.

2- الاختراق الداخلي: قد يؤدي تزايد الاعتماد على بعض المنظمات في أداء بعض الأدوار الاجتماعية والخدمية داخليًّا إلى تقوية نفوذها السياسي، وتوظيفه في مواجهة الدولة، لا سيما بعض المنظمات ذات الخلفية الدينية. وتُعد حركة "الخدمة" في تركيا مثالا على ذلك، حيث تمكنت الحركة على مدار سنوات من وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة من تعزيز انتشارها في مختلف الأقاليم التركية، وتولي المنتمون إليها مناصب حكومية في المؤسسات الأمنية والقضائية، فضلا عن استقطاب بعض رجال الأعمال لدعم أنشطة المنظمة، وهو ما دفع حزب العدالة والتنمية للتصدي لنفوذ الحركة، واتهامها بالفساد، وملاحقتها أمنيًّا، لتدعيم سلطته.

3- تسييس الأنشطة: قد تسعى بعض المنظمات الحكومية "غير الحكومية" لاستغلال أنشطتها الداعمة للدولة في الترويج لبعض الشخصيات، وتكثيف ظهورهم الإعلامي سعيًا لشغل بعض المناصب السياسية، وربما تسعى بعض هذه المنظمات للتحول إلى أحزاب، والمنافسة على السلطة، وهو ما يمثل انحرافًا عن المسار المفترض لدورها، مما يؤدي لتراجع أهمية هذه المنظمات، وافتقاد أدوارها للفاعلية المفترضة التي ترتبط بالتزامها الابتعاد عن المعترك السياسي، والالتزام بدورها في إطار المجتمع المدني، والامتناع عن المنافسة على السلطة، أو الارتباط المباشر بالقوى والأحزاب السياسية.

4- تمويل الإرهاب: قد تستغل بعض المنظمات غير الحكومية اعتماد مؤسسات الدولة على أدائها لبعض الأدوار في الإغاثة الإنسانية الخارجية لدعم بعض الجماعات المتطرفة، وتمويل أنشطتها. ففي تونس قامت الحكومة في يوليو 2015 بوقف نشاط 157 جمعية أهلية ثبت تورطها في تمويل أنشطة إرهابية، وقامت بنقل التمويل لتنظيم "أنصار الشريعة" الإرهابي الذي يتمركز في منطقة جبل الشعانبي، فضلا عن إغلاق 70 روضة قرآنية خارجة عن سيطرة الدولة، كما شهدت الكويت في يونيو 2015 قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإغلاق "جمعية فهد الأحمد الخيرية" بسبب قيامها بجمع تبرعات للسوريين دون الالتزام بالقواعد الرسمية المنظمة لهذه الأنشطة.

5- الفساد المالي: قد تتورط بعض هذه المنظمات في قضايا الفساد المالي واستغلال النفوذ نتيجة ارتباطها بهيئات التمويل الدولية، وتلقيها لتمويل قد يخرج عن نطاق سيطرة الدولة، حيث كشف المتحدث الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية فواز رطروط في 20 أكتوبر 2015 عن تورط بعض المنظمات غير الحكومية في شبهات فساد مالي نتيجة الانتفاع من التمويل الأجنبي الذي يصل سنويًّا إلى حوالي 432 مليون دولار، وهو ما دفع الحكومة الأردنية لإلغاء تراخيص 20 جمعية حصلت على تمويل خارجي بدون موافقة رسمية، وهو ما وصفه النائب البرلماني عبدالكريم الدغمي بقيام هذه المنظمات بالاستقواء ضد الدولة.

وإجمالا، على الرغم من المخاطر المرتبطة ببعض أنماط وأدوار المنظمات الحكومية "غير الحكومية" في الشرق الأوسط، إلا أنها تُمثل أحد أهم روافد أداء الدول لوظائفها الاجتماعية والتنموية والإغاثية والدبلوماسية، بالتوازي مع تصاعد تأثير المجتمع المدني العالمي، وتزايد أدوار المنظمات غير الحكومية الدولية التي قد لا تتوافق بعض أنشطتها مع المصالح القومية والخصوصية الثقافية لدول الإقليم، وهو ما يعزز اتجاهات الاعتماد على المؤسسات الوطنية، مع وضع ضوابط قانونية على التمويل والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات.

http://www.rcssmideast.org/Article/4235/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%AA-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85#.VpYtSPnJzcs

PARITÉ ET ENFANCE: LE CNDH APPELLE À REVOIR LES COPIES

CES DEUX INSTANCES CONSTITUTIONNELLES SONT TRÈS ATTENDUES

NÉCESSITÉ DE RENFORCER ET DE PRÉCISER LES ATTRIBUTIONS DE CES DEUX INSTITUTIONS

LES EXPERTS DOIVENT ÊTRE NOMMÉS PAR LE ROI SANS PROPOSITION DU CHEF DU GOUVERNEMENT

Les avis **du CNDH sur les projets** de loi sur l'Autorité de la parité et le Conseil consultatif de la famille ont mis à nu une série de défaillances qui risquent de limiter l'efficience de l'action de ces instances constitutionnelles, appelées à jouer un rôle décisif dans la protection et la promotion des droits humains (Ph. L'Economiste)

Le Conseil national des droits de l'homme vient de rendre publics ses deux avis sur les projets de loi relatifs à deux instances constitutionnelles très attendues, qui doivent être mises en place avant la fin de cette législature. Ces deux textes sont actuellement en examen au Parlement. Et c'est le président de la Chambre des représentants qui est à l'origine de cette saisine, reçue par le CNDH le 24 novembre dernier. L'avis du Conseil est important dans la conception des contours de ces nouvelles institutions, avec lesquelles il partage certains aspects, notamment en termes de protection des droits humains. Le premier projet de loi porte sur le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE). L'institution présidée par Driss El Yazami a émis une série de remarques concernant la conception de ce texte qui fixera la composition, l'organisation, les attributions et les règles de fonctionnement. Les rédacteurs de cet avis donnent d'emblée le ton, en clarifiant le statut de cette instance par rapport au CNDH. «Le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance est une institution consultative, qui n'est pas investie des missions habituellement dévolues aux organismes nationaux des droits de l'homme. De ce fait, il n'est pas soumis quant à ses compétences, à sa composition et son fonctionnement aux Principes de Paris», peut-on lire dans ce document. Ses missions doivent être plutôt «structurées par le concept de l'intérêt supérieur de l'enfant».

Dans le détail, le CNDH propose une série d'amendements pour revigorer cette instance et assurer l'efficience de son action. En tête, la nécessité «d'introduire au niveau de l'article 1er du projet de loi un paragraphe qui reprend sa mission constitutionnelle, liée au suivi de la situation de la famille et de l'enfance et de la réalisation des programmes nationaux initiés par les différents départements, l'émission d'avis relatifs à ces domaines…».

Les attributions du Conseil sont également appelées à être renforcées, à travers «l'introduction dans l'article 2 d'une disposition qui lui permet d'évaluer l'impact des dépenses publiques sur la réalisation des droits de l'enfant». Autre amendement proposé, «l'intégration au niveau du même article d'une mesure donnant le droit à cette instance de traiter les questions inhérentes à l'épanouissement économique, social et culturel de la famille et au soutien à la conciliation de la vie familiale et professionnelle».

Au niveau de la composition du Conseil, le CNDH pointe un déséquilibre en matière de pouvoir de nomination. «Une lecture approfondie de l'article 4 permet de constater la prépondérance du chef du gouvernement dans le schéma des nominations. Son taux réel d'intervention dans le processus de composition atteint 43%, tandis que celui de l'intervention du Roi est de 14%». Pour y remédier, le CNDH

appelle à amender le mode de désignation des experts nommés par le Roi, afin de lui permettre de les choisir parmi les personnalités reconnues pour leur expertise dans les domaines de compétence du Conseil, sans être proposées par le chef du gouvernement. Le même article doit également être revu, surtout pour augmenter la part des représentants des ONG, nommés par les présidents des deux Chambres du Parlement. Leur nombre devra passer à 6 au lieu de 4 actuellement, parallèlement à la réduction du mandat à 5 ans au lieu de 15. Des représentants d'autres instances constitutionnelles devront également faire leur entrée dans le CCFE. Il s'agit de ceux du CESE, du Conseil supérieur de l'éducation et du Conseil consultatif de la jeunesse et de l'action associative.

Contrairement au Conseil de la famille, l'Autorité de la parité et de la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD) fait partie des instances de protection et de promotion des droits de l'homme, obéissant aux Principes de Paris. La distinction avec le rôle du CNDH doit être clairement formulée dans le projet de loi, objet de ce deuxième avis. Concrètement, «la particularité de chaque instance doit être prise en compte, notamment dans la conception de ses missions, de ses attributions et de sa composition». Vu sa vocation spéciale, elle doit pouvoir «passer en revue la législation et les politiques, afin de proposer toutes les mesures nécessaires pour éliminer la discrimination à l'encontre des femmes dans tous les domaines». C'est dans cette logique que le CNDH appelle à reprendre, «au niveau du premier article du projet de loi, un paragraphe précisant la mission constitutionnelle de l'APALD, à savoir la veille au respect des droits et libertés prévus par l'article 19 de la Constitution, sous réserve des attributions dévolues au CNDH». Il est également important, selon cet avis, de définir le concept de discrimination à l'égard des femmes au niveau du 1er article en se basant sur la Convention internationale portant sur ce domaine. Le Conseil pointe aussi une orientation «incompatible avec les dispositions des articles 164 et 19 de la Constitution», dans la mesure où les dispositions de ce projet de loi accordent à l'APALD une vocation purement consultative. Cela apparaît dans «le déséquilibre préoccupant entre les attributions de promotion, dont le nombre s'élève à 11 et celles de protection qui sont seulement 2».

La parité à revoir aussi

Le CNDH a relevé une série de défaillances au niveau de la répartition du pouvoir de nomination des membres de l'APALD. En tête, la prédominance du chef du gouvernement comme cela a été également pointé dans le projet de loi sur le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance. D'où la nécessité, selon cet avis, d'une refonte de la composition prévue. Le CNDH propose une alternative, «susceptible de mieux correspondre au statut de cette instance». Elle doit être composée «outre le président et le secrétaire général nommés par le Roi, de 7 experts choisis parmi les personnalités reconnues pour leur expertise et leur apport méritoire, dans les domaines de l'égalité, de la parité et de la lutte contre les discriminations». L'article 4 du projet de loi doit être reformulé pour prévoir la désignation de deux experts par le Roi, deux par le chef du gouvernement, deux par les présidents des Chambres du Parlement et un autre par le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire.

Confusion

L'avis du CNDH relève également certaines défaillances au niveau de la conception du projet de loi. Son article 2 «confond les attributions de l'APALD en matière de protection et de promotion avec les autres pouvoirs consultatifs». En clair: le projet de loi limite les compétences de cette autorité à la réception des plaintes et la présentation des recommandations y afférentes aux autorités concernées. Or, cela réduit la marge de manœuvre de cette institution, au moment où le terme Autorité, utilisé par le Constituant, lui confère des missions qui vont au-delà du traitement, de l'acheminement et du suivi des plaintes. Et dans la version actuelle du projet de loi, l'APALD ne dispose pas de la possibilité «d'intervenir auprès des autorités et des autres acteurs concernés par les plaintes, en vue de chercher un règlement par conciliation, médiation ou décision contraignante». Elle n'a pas non plus le droit de mener des investigations auprès de entités concernées ni de s'autosaisir en cas de discrimination.

http://www.leconomiste.com/article/982838-parite-et-enfance-le-cndh-appelle-revoir-les-copies

Saïd Saâdi : «La gauche s'est embourgeoisée et makhzénisée»

Encore aujourd'hui, il incarne la lutte de la cause féminine. Adulé ou détesté, il est l'un des artisans de la réforme de la Moudawana, promulguée en 2004, et il l'a payé cher. Pas grave, Saïd Saâdi ne marche pas à l'égo ni à la politique politicienne. C'est d'ailleurs pour ça qu'il a quitté son parti, le PPS, remis sa casquette d'économiste-militant et rejoint les combats de la société civile arabe. Plan d'intégration de la femme au développement, état de la gauche, choix économiques du Maroc ou encore islam politique … Saïd Saâdi nous livre son témoignage et sa vision.

Où en êtes-vous, depuis que vous avez claqué la porte du PPS (Parti du Progrès et du Socialisme) le 8 juin 2014 ?

Je m'investis dans la recherche en Sciences Sociales. Je suis en train de boucler deux recherches universitaires, l'une sur le capitalisme de connivence au Maroc et l'autre sur la place des femmes dans le mouvement social marocain, en prenant notamment le cas des Soulaliyates.

En parallèle, je fais de l'expertise citoyenne auprès de la société civile arabe en travaillant avec l'Arab NGO Network for Developpement (ANND) et en intervenant dans des colloques avec le syndicat inter-arabe. Je ne vais pas vous cacher le fait que je suis déçu par la classe politique. Beaucoup de politiques et d'intellectuels se sont retirés de la réflexion, soit pour devenir des experts au sens technocratique du terme, soit pour devenir des politiciens professionnels, avec les résultats que l'on connaît. C'est cette double approche critique qui m'a amené à revoir mon parcours et faire en sorte de trouver une satisfaction personnelle.

La politique, c'est donc terminé ?

On ne se retire jamais vraiment de la politique, on cherche simplement à en faire autrement, en essayant de faire les choses que les politiques ne font plus, c'est à dire réfléchir aux éléments d'une offre politique alternative. Pour l'instant, au Maroc, il y a d'un côté les islamistes et de l'autre, beaucoup d'opportunistes. Nos hommes politiques ont délaissé la réflexion critique et ne sont plus capables de mobiliser les citoyens, notamment les jeunes qui ne croient plus en eux. Lors des législatives de 2011, seuls 7 millions de Marocains sont allés voter, alors qu'il y a 22 millions d'électeurs. Le nombre d'insatisfaits par l'offre politique actuelle est énorme. Il va falloir réussir à toucher les jeunes, dont une bonne partie est éduquée et désireuse de contribuer à la chose publique, particulièrement par le biais de la société civile et de la voie associative. Le Mouvement du 20 février doit renaitre sous d'autres formes. Il y a un besoin latent dans la société, mais nous attendons encore le déclic, qui pourra à mon sens être déclenché grâce à la jonction entre la politique et la société civile. Vous savez, le M20 m'a redonné de l'espoir. J'étais déjà en conflit avec mes camarades du PPS dès 2006 à cause de leur façon d'appréhender les mouvements sociaux. Le parti n'a par exemple pas pipé mot sur les évènements de Sidi Ifni. Moi, j'y étais très sensible parce que je m'étais impliqué dans l'altermondialisme dès 2001.

Selon vous, la ligne originelle du PPS n'existe plus. Cette « dérive droitière », d'après vos propres termes, s'explique-t-elle uniquement par l'alliance de ce parti avec les islamistes du PJD ?

C'est plus complexe que cela, et il y a à mon sens plusieurs facteurs. D'abord, je crois qu'il faut remonter à

la chute du Mur de Berlin, en 1989, pour réellement expliquer la dérive droitière du PPS. Cet événement historique, qui signe la fin d'un monde bipolaire, a laissé des traces profondes sur l'itinéraire politique du parti. En somme, nous avons vécu une sorte de perte de repères. Contrairement à l'USFP, le PPS du fait de sa ligne communiste originelle était étroitement lié aux partis communistes, eux-mêmes liés à l'Union soviétique de l'époque. Les participations successives au gouvernement d'Alternance, par la suite, a fait naitre des ambitions personnelles et ouvert des possibilités de promotion sociale à de nombreux cadres du parti. L'électoralisme, enfin, a poussé le PPS à aller chercher l'appui des notables, les véritables financiers de la politique («moul choukara»), à tout prix. Cela a eu un impact, négatif sur la base sociale du parti, qui a dès lors complètement changé. Regardez aujourd'hui, on ne trouve plus d'ouvriers au sein du parti et il y a de moins en moins de militants.

Cette « dérive droitière » est aussi due à l'influence extérieure. L'Etat profond continue de régenter la scène politique. En réalité, le PPS et l'USFP auraient du quitter le gouvernement en 2002, quand la fameuse parenthèse s'est refermée. Désormais, même Youssoufi le reconnaît. A partir de ce moment là, la priorité a été donnée à la technocratie, à la croissance économique et aux grands chantiers. L'urgence était la création d'emplois, la modernisation du pays et non plus la « démocratie à l'occidentale ». Cette évolution explique la marginalisation des partis politiques, dont le point culminant n'est autre que 2007, l'année qui a enregistré le plus faible taux de participation aux élections et l'émergence du nouveau parti du pouvoir, créé pour contrer la montée de l'islam politique. Les partis de l'alternance ne pouvaient plus assurer l'endiguement des islamistes, tout simplement parce qu'ils avaient subi l'usure du pouvoir, d'où la création du PAM, avec les résultats que l'on connaît, puisque son projet final n'a pu aboutir.

Dans quelle forme de régime la gauche marocaine pourrait-elle le mieux s'épanouir ?

La gauche est compatible avec la monarchie parlementaire. C'est la condition pour que l'équation fonctionne. Il n'y a pas d'autre solution, sinon nous sommes dans « l'autoritarisme soft ». J'utilise ce terme dans le sens où la réforme constitutionnelle de 2011, malgré les progrès qu'elle contient, accorde encore des prérogatives importantes au roi. Il conserve la main sur les questions hautement stratégiques et pas seulement. Je connais personnellement des ministres, qui «concoctent» leurs programmes en dehors du circuit gouvernemental. Plus qu'une question de volonté royale, la monarchie parlementaire est d'abord une question de rapport de forces. Il s'agit de stimuler et de faire apparaître une nouvelle offre politique, car la majeure partie de notre classe politique est décrédibilisée. Il y a un vide et ce sont les islamistes qui raflent la mise, du fait de l'inconsistance de l'opposition actuelle. Aujourd'hui, le PPS est même une force d'appoint à la remorque du PJD. Le rapport de force actuel n'est pas favorable à l'émergence d'une monarchie parlementaire, mais cela doit rester l'horizon pour lequel il faut se battre.

Aurait-il mieux valu que le PPS rejoigne les partis de l'opposition, au risque d'avoir moins de poids sur les décisions politiques ?

Oui, c'est une question de cohérence idéologique et politique. Il faut combattre les islamistes sur le terrain, tout comme eux le font, en conservant nos principes et en essayant de convaincre les gens. La politique, c'est ça : proposer un projet de société, coller aux préoccupations quotidiennes des gens, se lier à la société civile, occuper les syndicats, être dans la rue avec les gens afin d'être au diapason de leurs attentes. Une partie de la gauche n'est plus dans la rue depuis le gouvernement d'alternance. Cette phase politique était très utile pour le pays et la transition pacifique d'un règne à l'autre, mais aussi pour désamorcer la

crispation entre les deux forces principales, seulement elle a été fatale à la gauche. Après son arrivée au gouvernement, une bonne partie de la gauche s'est embourgeoisée, « makhzénisée » et enfermée dans une bulle.

Quelle serait la force politique campée à gauche qui pourrait relever ce défi aujourd'hui ?

Je pencherai plutôt pour le Parti Socialiste Unifié (PSU). S'il se donne les moyens de travailler à long terme avec les couches populaires, ce parti pourrait capitaliser sur les conséquences sociales des politiques d'austérité et ainsi proposer une nouvelle offre d'ici une petite décennie. Pour l'instant, le PSU n'a pas assez mis la main à la pâte et n'a quasiment pas d'élus communaux.

Ce parti va devoir changer de langage et parler celui du peuple. Il doit prendre à bras le corps les problématiques quotidiennes des Marocains, des questions éminemment sociales, où la gauche dispose d'une expertise, qu'il faut ensuite traduire en projet politique. Ce n'est pas au PJD, un parti ultra-libéral de le faire ni à Al Adl Wa Ihsane, qui ne propose aucune alternative économique sociale et progressiste.

Actuellement, quel est l'état de la gauche dans le Monde arabe ?

La gauche est dans un état peu réjouissant, pour ne pas dire lamentable, à l'exception de la Tunisie. L'assassinat de l'un de ses leaders a servi la coalition des partis de gauche, qui est devenue la 4ème force politique au parlement. Ce qui est assez paradoxal c'est que toutes les demandes des Printemps Arabes étaient intrinsèquement liées aux valeurs de gauche. Il y a une demande très forte, mais sur le plan organisationnel, programmatique, et sur le plan de l'unité de travail entre les composantes de la gauche, il y a un déficit énorme et la gauche en paye le prix fort au bénéfice des forces conservatrices ou islamistes et des forces autoritaires. En Egypte, c'est désormais l'armée qui règne et l'ancienne garde de Moubarak qui tente de revenir au pouvoir sous un autre nom. Il va falloir se démarquer des deux, ni Sissi ni Morsi, mais c'est très difficile. Les structures actuelles de la gauche n'ont plus assez de militants, voilà pourquoi il faut convaincre et mobiliser la jeunesse.

Qu'est ce que les partis de gauche peuvent encore apporter au Maroc et au Monde arabe ?

Une alternative politique, économique et sociale, comme en Amérique Latine. Nous pouvons ancrer les valeurs de modernité, de justice sociale et d'égalité dans nos sociétés. Il y a quelque chose qui nous fait défaut au Maroc et dans le Monde Arabe, mais qui a fait la force du Brésil, par exemple, c'est la force syndicale. Dans les pays arabes, les syndicats sont faibles, ils ont perdu de leur force à cause du néolibéralisme, de la montée du chômage, de leurs luttes intestines, de leur manque de démocratie interne et de leur bureaucratisation. Encore une fois, seule l'UGTT en Tunisie a réussi à capter le soulèvement populaire de 2011, mais ce pays jouit d'une grande tradition syndicale et militante.

Votre plus grand antagonisme avec le PJD se situe t-il au niveau des choix sociétaux ou des choix économiques ?

Les deux. Je milite pour des valeurs de modernité, de justice sociale et d'égalité. Pour eux, ce ne sont pas des questions prioritaires, ce n'est pas inscrit dans leur programme, ce n'est même pas dans leurs gènes. Le Maroc que j'imagine est totalement différent du leur. Ils n'ont jamais évolué sur la question de l'égalité des sexes. Depuis qu'ils sont au gouvernement, le Maroc est classé 129ème sur 135 pays, par le rapport annuel du Forum Economique Mondial en ce qui concerne le « gender gap ». Concrètement, qu'est ce qu'ils ont fait sur la question de l'égalité homme-femme ? Ils ont tout simplement cassé la dynamique que nous avons

Un Etat démocratique, développementiste et social. Il s'agit en fait de s'inspirer d'expériences historiques réussies pour rompre avec le néolibéralisme ambiant et bâtir une économie mixte à l'image de la France et la Suède, à une certaine période, ou encore la Corée du Sud. Il faut également observer attentivement ce qui se passe en Amérique latine. Nous avons aussi besoin d'un secteur privé productif et non pas d'un secteur privé rentier, qui profite de la connivence. Le capitalisme de connivence est un frein majeur au développement, il fausse les règles du jeu et dénature la concurrence, puisque vous avez un groupe réduit d'entreprises qui profite de tous les avantages extra-concurrentiels, du fait de sa proximité avec le pouvoir politique. Pour réaliser mon étude sur ce sujet, je me suis basé sur deux enquêtes de la Banque Mondiale et j'ai essayé de classer 620 entreprises marocaines. J'ai pu me rendre compte que celles qui ont une connexion politique obtiennent des privilèges et des facilités administratives (taxation, raccordement électrique, traitement préférentiel des banques, protection douanière, accès privilégié au foncier, etc). Ainsi, un groupe de privilégiés prospère au détriment du reste, cela génère une baisse de la dynamique économique et des pertes d'emplois.

Revenons à l'une de vos spécialités, l'égalité homme-femme. Depuis quelques mois le débat sur l'héritage refait surface. Pourquoi n'avez-vous pas abordé cette question lorsque vous avez concocté le Plan d'intégration de la femme au développement en 1998 ?

Nous avions touché à la question du partage des biens après le divorce et cela avait déjà été interprété par les conservateurs comme une atteinte au verset du Coran relatif à l'héritage, alors que ça n'a strictement rien à voir. On a alors considéré que c'était prématuré et qu'il fallait aller sur des sujets pour lesquels nous pourrions parvenir à un consensus entre toutes les parties prenantes, notamment la société civile qui pour la première fois a pu être un partenaire de premier plan. Je vous rappelle qu'avant 1998, il n'y avait que le règne de la technocratie et des partis politiques dits « administratifs », qui n'étaient que le prolongement du makhzen, sans aucune volonté propre pour faire contrepoids à l'opposition nationaliste et progressiste.

Aujourd'hui, il est temps de discuter de l'héritage et le CNDH (**Conseil National des Droits de l'Homme**) a bien fait de remettre la question sur la table. Il fallait d'abord digérer le nouveau Code de la Famille, le mettre en pratique, voir dans quelle mesure nous pouvions en faire une application saine, et attendre que cette réforme change peu à peu les mentalités. Le phénomène de maturation était nécessaire. Nous n'avions pas non plus parlé de l'avortement. A l'époque, l'égalité des sexes était un tabou, c'était le domaine réservé de Hassan II. Les gouvernements n'avaient pas le droit d'y toucher, le gouvernement d'Alternance a eu le mérite d'avoir inscrit pour la première fois dans l'histoire politique du Maroc indépendant, la question de l'égalité des sexes comme un engagement phare de sa politique générale. C'est d'ailleurs sur cette base que j'ai commencé à travailler.

Comment avez-vous fait puisque, au-delà de la volonté de votre gouvernement, il s'agissait selon vous d'un domaine réservé du roi ?

J'ai transgressé cette règle. On me l'a durement reproché par la suite (rires). En 1991, lorsqu'une pétition pour l'égalité des sexes a récolté 1 million de signatures, Hassan II a répondu par cette phrase : « J'ai entendu et écouté tes plaintes au sujet de la Moudawana. Sache ma chère fille, femme marocaine, que la Moudawana est d'abord une affaire qui relève de mon ressort. C'est une affaire qui relève du religieux ; non du politique ; donc de mes seules prérogatives ». A l'époque, les femmes étaient conjuguées à la forme passive, si je peux me permettre cette image. On décidait encore pour elles, c'est le statut de l'éternelle

mineure au sein du foyer et de la société patriarcale et misogyne.

Lorsque j'ai débarqué au gouvernement en 1998, c'était au sein d'un nouveau département. Pour la première fois, nous avions créé un Secrétariat d'Etat à la Famille, la Protection Sociale et l'Enfance, il fallait donc que je m'occupe de quelque chose qui avait une relation avec tout ça. Le fait est que le royaume avait déjà pris des engagements très forts lors de la rencontre des Nations-Unies à Pékin, en 1995. Tous les pays s'étaient engagés à avoir un plan de promotion des droits de la femme. Quelques mois avant mon arrivée au gouvernement, Zoulikha Nasri, qui a été Secrétaire d'État auprès du ministre des Affaires sociales pendant 6 mois, avait initié dans la foulée de cette conférence une première réflexion pour décliner les engagements du Maroc dans un document concret. Je prends ensuite sa place et je récupère ce travail, où il n'y avait que quelques idées générales. J'ai donc constitué un comité technique et organisé des réunions de travail avec plusieurs partenaires, la société civile, les associations féministes, les chercheurs, les militants des droits de l'Homme et les départements ministériels intéressés, notamment la Justice, occupé à ce moment là par Omar Azziman, qui nous a beaucoup aidé, et un cadre du ministère des Habous, qui m'a affirmé qu'il n'avait absolument aucune réserve sur nos propositions relatives à la réforme du Code de statut personnel. A la suite de tout cela, nous avons retenu quatre grands volets : l'éducation et la lutte contre l'analphabétisme, la santé, l'habilitation économique, la lutte contre la pauvreté et l'habilitation politique et juridique (qui prévoyait la réforme de la Moudawana et du Statut personnel). Ces quatre grands chapitres ont ensuite été meublés en détail, à travers huit ateliers qui ont eu lieu d'avril 1998 au 19 mars 1999, le jour où le plan a été présenté de manière officielle par le chef du gouvernement, Abderrahmane Youssoufi. Ensuite, la volée de bois vert a commencé.

Vous dites vous être retrouvé totalement isolé et conspué par vos camarades du gouvernement. N'y avait t-il vraiment personne pour vous soutenir ?

Le chef du gouvernement était mon principal allié et mon principal défenseur. Mais c'est une personne qui n'aime pas s'exposer au grand jour. Au niveau des démarches en revanche, il m'a donné un sacré coup de main. Pour commencer à appliquer ce plan, il a créé une commission interministérielle permanente devant se réunir régulièrement. Une première dans un gouvernement marocain ! Et une véritable approche volontariste. Seulement, ce plan a commencé à susciter des remous. Les ministres ont donc commencé à prendre peur et à me faire des reproches, y compris des ministres censés être progressistes. L'un d'eux m'a même accusé de vouloir créer des problèmes au nouveau roi, Mohammed VI, et qu'après tout les femmes pouvaient bien attendre encore un peu.

Lorsque nous avions présenté le plan à Hassan II pourtant, il n'a jamais rien dit, ni que c'était bien ni qu'il fallait arrêter. Malgré tout, le débat a commencé à se faire de plus en plus passionné, presque violent. On a tous senti qu'il pouvait y avoir un débordement. Les conservateurs et les islamistes n'étaient pas contents du tout, principalement pour des calculs politiciens. Nadia Yassine, porte-parole de la mouvance Al Adl Wa Ihssane, m'a même dit en 2001, au cours d'un débat, qu'elle n'avait rien contre le plan mais qu'elle voulait lancer une gifle au pouvoir. Même des dirigeants de l'USFP ont préféré rejoindre la fameuse marche anti-plan de Casablanca, pendant que leurs alliés objectifs étaient à Rabat.

Comment avez-vous réagi face à ce déferlement critique ?

J'ai toujours considéré que la crispation était normale. Aucun changement de fonds, dans aucun pays du monde, ne se passe sans heurts. De toute manière, il y a des débats mais au final, des instances élues qui

légifèrent. Je crois tout de même qu'il y a eu beaucoup de désinformation, les islamistes ont créé une psychose en arguant qu'il s'agissait d'un complot impérialiste. A cette époque, Abdelilah Benkirane était l'un de nos plus farouches adversaires, il m'avait traité de mécréant et m'avait prédit l'enfer.

Certains éditorialistes ont même commencé à émettre des doutes sur mon identité en allant jusqu'à supposer que j'étais très certainement un juif marocain. Je n'ai pas eu le droit de passer à la télévision afin d'expliquer mon plan aux Marocains, j'y suis allé seulement deux fois.

On m'a clairement dit : « Non, sinon les islamistes vont aussi réclamer leur temps de parole et on en finira jamais ». A ce moment-là, même Youssoufi est resté en retrait. J'ai aussi reçu un certain nombre de menaces, j'ai du avertir les responsables sécuritaires qui ont pris des mesures draconiennes pour protéger ma petite famille. Si c'était à refaire, je pense que j'aurai agi de la même manière tout en exigeant un accès aux grands médias et plus de moyens. J'avais un secrétariat de rien du tout, composé de quelques cadres et militants, je faisais du militantisme ministériel.

Au fond, c'est la réforme de la Moudawana qui posait vraiment problème dans ce plan, non ?

Oui, les chapitres sur l'éducation et la santé n'ont posé aucun problème, on a d'ailleurs réalisé de sérieux progrès dans ces deux domaines. Concernant la Moudawana, en revanche, il y avait des réticences. Le camp des modernités et des progressistes était assez combattif mais nous n'étions pas majoritaires. Pour la Moudawana, Youssoufi a donc créé une commission, mais les islamistes l'ont rejetée en bloc, ils refusaient que la gauche chapeaute ce dossier et ont exigé que ce soit Mohammed VI qui s'en occupe. La commission ne s'est donc jamais réunie. A ce moment là encore, Youssoufi était très fier de ce plan, il en avait même parlé à Madeleine Albright, alors Secrétaire d'Etat des Etats-Unis. Les islamistes ont été plus forts, ils ont fait pression dans la rue et utilisé leurs propres canaux, notamment Abdelkrim Khatib, qui dispose de relais très importants au niveau du makhzen, et qui a été reçu par le roi. Un an plus tard, le souverain a créé sa propre commission.

Finalement à qui doit-on cette réforme de la Moudawana, promulguée par Mohammed VI le 10 octobre 2004 ?

On doit cette réforme à une œuvre collective, et il faut le dire : le mouvement féministe et le roi ont joué un rôle important. Dès son intronisation il s'était d'ailleurs exprimé en faveur de l'égalité des sexes. Il a eu le mérite de convoquer les membres de la commission royale, pour débloquer la situation, notamment à cause des conservateurs, qui étaient très bien représentés puisque c'était le ministre des Habous lui-même qui avait proposé les noms. Mohammed VI leur a clairement signifié sa ferme volonté de réformer la Moudawana. Evidemment après cet ultimatum, la commission n'avait plus le choix. Au final, ils ont signé pour une réforme qui allait quasiment plus loin que celle que j'avais proposée. Il ne faut pas non plus minimiser l'impact des attentats du 16 mai 2003. Le roi a été assez intelligent pour se servir de ces tragiques évènements et faire porter une certaine responsabilité morale aux islamistes.

Toutes les grandes réformes sociétales sont-elles condamnées à être récupérées par l'institution monarchique ?

Encore une fois, tant qu'il n'y a pas de monarchie parlementaire, nous demeurerons dans une zone grise où les réformes seront condamnées à la récupération. Mais si cela permet des avancées positives, pourquoi

pas… Le roi, en tant que commandeur des croyants, ne peut pas prendre d'initiative sur ce type de sujet. En fait, il attend que celà émerge de la base, car cela lui permet de prendre le pouls de la société avant d'aller plus loin. Une sorte de ballon d'essai en somme. On le vérifie encore avec la question de l'héritage, le Conseil National des Droits de l'Homme n'aurait pas pu aborder la question sans l'accord du Palais. Mon erreur, selon des milieux proches du Palais, c'est que je n'ai pas attendu son avis ni celui de Youssoufi.

Onze ans après, quel impact a eu cette réforme ?

A titre personnel, j'avais déjà été remercié du gouvernement lorsque j'ai assisté devant mon poste de télévision à la promulgation de cette réforme. J'ai été très ému, c'était une cause sacrée pour moi. Maintenant, je crois qu'elle a eu un impact positif sur la vie de nombreuses femmes. Elles ne sont plus sous une tutelle matrimoniale, elles peuvent divorcer plus facilement, obtenir un partage des biens équitables et une pension alimentaire. Pour autant, a-t-on réussi à avoir une application saine de ces lois ? La Justice est sinistrée, elle manque de moyens tandis que certains juges ont encore une mentalité misogyne. Il y a encore de nombreuses femmes analphabètes, notamment dans les milieux ruraux, ainsi elles sont dans l'incapacité de s'approprier ces nouveaux droits. Je crois aussi que l'on a oublié l'approche globale de la réforme en cours de route, tout devait aller de paire. Finalement, on a eu droit à un saucissonnage du Plan d'intégration de la femme au développement. Malheureusement, le contexte politique a beaucoup changé et j'ai bien peur que nous n'allions pas très loin avec les islamistes. Le débat sur l'héritage peut apporter un nouveau souffle à cette dynamique pour l'égalité.

Les mouvements politiques autres qu'islamistes peuvent-ils et doivent-ils s'approprier le champ religieux ?

Il ne faut pas laisser l'islam aux islamistes. Il existe un islam laïc, compatible avec la modernité. Je me suis beaucoup intéressé à l'expérience iranienne et au mouvement des moudjahidines du peuple, qui prônent un islam progressiste et socialiste. Or, dans le Monde Arabe, l'islam politique prône une vision conservatrice et réactionnaire, qui considère que l'avenir c'est de retourner aux trois premiers siècles après l'Hégire. Je ne suis pas sûr que ce soit avec ce type de valeurs que l'on puisse négocier les bouleversements énormes qui se passent à l'échelle mondiale. Les intellectuels arabes qui réfléchissent à l'islam sont assez peu nombreux. Dans le cas de la réforme de la Moudawana, ce sont notamment Ahmed El Khamlichi et Abdelhadi Boutaleb qui m'ont beaucoup aidé à prouver que le Plan d'intégration n'était pas en contradiction avec l'islam mais au contraire, en accord avec les finalités de la charia. Dans le cas de l'héritage, le syrien Mohamed Chahrour a déterminé le fait qu'il existait sept versets consacrés au testament et seulement trois à l'héritage. S'il y a un tel déséquilibre, c'est sans doute que le testament est la base principale pour gérer l'héritage. Dans les faits, de plus en plus de parents au Maroc s'arrangent pour faire des testaments afin de ne pas priver leurs filles, alors pourquoi être hypocrite, mettons la loi en diapason avec la réalité. Les républiques autrefois soviétiques et islamiques, comme le Kazakhstan et l'Azerbaïdjan, sous l'ère stalinienne, l'ont déjà fait.

Pensez-vous que les confrontations entre conservateurs et modernistes menacent notre « vivre-ensemble » ?

Nous sommes en phase de transition sociétale, c'est donc tout à fait normal qu'il y ait des confrontations entre le camp des conservateurs et celui des modernistes. La véritable question est celle-ci : comment les gérer ? Pas de manière violente mais par le débat. Ce qui me rassure, c'est le comportement de la société civile, qui a une capacité incroyable à se mobiliser. Les modernistes sont minoritaires, mais c'est une

minorité très active qui dispose de nombreux alliés, notamment une certaine presse marocaine. En résumé, cette minorité est influente et a de l'expertise, notamment les mouvements féministes, un grand acquis pour le royaume, qui sont les porte-étendards de la modernité dans ce pays. Personnellement, je ne vois pas d'autre avenir que celui d'un Maroc démocratique, moderne et solidaire, sinon on risque d'emprunter le même chemin que les autres pays arabes. J'ai le sentiment que le roi Mohammed VI a fait des choix modernistes sur un certain nombre de sujets à caractère sociétal, mais qu'il ne peut pas faire ça contre la majorité de la société. Il a donc besoin de relais pour avancer sur certaines valeurs modernes. La monarchie peut être l'allié des modernistes. Ceci dit, elle ne prendra jamais l'initiative et attendra toujours que cela vienne d'en bas, pour montrer que ce n'est pas artificiel mais qu'il s'agit d'une dynamique endogène émanant des profondeurs de la société civile. L'autre problème, ce sont les inégalités liées au niveau de vie. L'écart se creuse de manière ahurissante, mais personne n'en parle. C'est pourtant une bombe à retardement.

Le chômage, les disparités sociales, la crise des services publics, notamment de l'éducation, peuvent être les ingrédients d'un soulèvement à venir.

Propos recueillis par Nina Kozlowski

http://zamane.ma/fr/said-saadi-la-gauche-sest-embourgeoisee-et-makhzenisee/

Le Maroc va se doter d'une autorité pour la parité hommes-femmes

Avec la création dans le courant de l'année d'une autorité pour la parité et la lutte contre les discriminations, le Maroc agit en pionnier dans le monde arabo-musulman.

13/1/16

Le conseil des droits de l'homme souligne les graves discriminations dont restent victimes les femmes et secoue la société marocaine en réclamant l'instauration de l'égalité en matière d'héritage.

« Le Maroc est un pays qui avance ! ». Le compliment vient d'une « institution » du pays : Driss El Yazami, militant historique des droits de l'homme victime des répressions du Maroc d'Hassan II. Cet homme qui préside depuis 2011 le **conseil national des droits de l'homme (CNDH)** œuvre à ce titre aux changements de la société marocaine de l'intérieur, aux côtés des autorités.

À ses yeux, le pays connaît des évolutions sociologiques « vertigineuses » : « Les femmes qui avaient encore sept enfants dans les années 1970 n'en ont plus que deux aujourd'hui, 100 % des filles sont désormais scolarisées dans le primaire » souligne-t-il.

Le CNDH propose aujourd'hui une véritable révolution : l'instauration de l'égalité successorale entre les femmes et les hommes, alors qu'en vertu des prescriptions coraniques la femme hérite de la moitié d'une part revenant à un homme. « C'est la première fois dans le monde musulman qu'une institution publique réclame l'égalité en matière d'héritage ! »

> Lire aussi : Claire Ranquet, six mois au Maroc à la découverte de l'islam

UNE QUESTION SENSIBLE ET DES RÉACTIONS VIOLENTES

Driss El Yazami revendique d'avoir levé un tabou qui suscite une immense bronca dans la société. « La question est très sensible. Il y a des réactions violentes. Des accusations très graves d'apostasie ont été portées contre le CNDH », admet-il.

Mais d'ajouter : « Le débat s'est imposé. Les questions d'égalité et de parité sont devenues un enjeu permanent. Ce qui est essentiel c'est de pouvoir s'affronter pacifiquement sur des projets de société ».

En l'occurrence, le CNDH croise gentiment le fer avec le gouvernement dirigé par les islamo-conservateurs du parti justice et développement (PJD) qui, à contrecœur et à retardement, est en passe de faire naître l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (Apald).

Le roi lui-même s'était inquiété fin 2014 du manque d'avancée du projet de loi portant création de cette institution, prévue dans la constitution de 2011. Le CNDH a remis le 29 décembre dernier son avis sur le projet, actuellement à l'étude au parlement.

Driss El Yazabi juge toutefois nécessaire « d'améliorer substantiellement le projet ». Car selon lui, celui-ci restreint le rôle de cette autorité indépendante à un simple « conseil consultatif ».

« LE GOUVERNEMENT A FAIT DE CETTE AUTORITÉ UNE COQUILLE VIDE »

Les associations féministes et de défense des droits humains, elles, ne décolèrent pas. « Quelle peut être l'indépendance d'une autorité dont douze des seize membres sont nommés par le chef de gouvernement ? En l'occurrence par un chef de gouvernement qui considère les femmes comme des « lustres » et qui a plusieurs ministres polygames », tempête Saïda Drissi, vice-présidente de l'association démocrate des femmes marocaines à Rabat.

En juin 2014, devant le parlement, le premier ministre, Abdelilah Benkirane, avait critiqué « le modèle européen » de société et qualifié les femmes de « lustres » qui éclairent les maisons. « Lorsque la femme est sortie des foyers, ceux-ci sont devenus sombres », avait-il insisté.

« Il faut que l'Apald soit indépendante, qu'elle ait une capacité d'autosaisine, de décision et d'intervention, qu'elle soit dotée d'un pouvoir quasi judiciaire lui permettant de mener des enquêtes, poursuit Saïda Drissi. Le gouvernement a fait de cette autorité une coquille vide. Tel qu'il est, on préfère que le texte ne passe pas ». Tout comme le projet de loi pour lutter contre la violence faite aux femmes avait été retiré en 2013, avant d'être en passe d'être à nouveau exhumé.

> (Re)lire : Première condamnation pour violences conjugales au Liban

LA RÉALITÉ ALARMANTE DES VIOLENCES PHYSIQUES

Car si le Maroc avance, Driss el Yazabi ne cache pas « les sérieux blocages » de la société, « l'acceptation sociale des violences faites aux femmes »,« les discriminations » et « les régressions » dont elles sont victimes. Autant de points noirs qui imposent pour le CNDH d'amender le code de la famille et d'instaurer une Apald puissante.

« Le taux d'activité des femmes qui était de 29 % - contre 75 % pour les hommes - a reculé de plus de 5 % ces dernières années. C'est une manifestation révélatrice des discriminations », insiste-t-il. Le conseil économique, social et environnemental du Maroc avait également relevé la « réalité alarmante » de ce recul dans son rapport sur les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique, paru fin 2014.

Et le CNDH avait de son côté estimé que « la violence constitue un puissant instrument de contrôle social sur le corps des femmes et sur leur liberté de mouvement » dans son rapport sur « l'état de l'égalité et de la parité au Maroc » publié à l'automne dernier. Une enquête a ainsi montré qu'une femme vêtue d'une tenue moderne courte est deux fois plus victime de violences physiques dans l'espace public qu'une femme voilée portant une tenue longue.

http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Afrique/Le-Maroc-va-se-doter-d-une-autorite-pour-la-parite-hommes-femmes-2016-01-13-1403789